Document: EB 2015/116/R.4/Rev.1
Agenda: 4
Date: 6 February 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025

التمكين من التحوُّل الريفي المستدام والشمولي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Josefina Stubbs
نائبة الرئيس المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة
رقم الهاتف: 2318 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.stubbs@ifad.org

Paul Winters
مدير شعبة التخطيط الاستراتيجي وتقدير الأثر
رقم الهاتف: 2189 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.winters@ifad.org

هشام زهني
الموظف المسؤول عن التخطيط الاستراتيجي
شعبة التخطيط الاستراتيجي وتقدير الأثر
رقم الهاتف: 2183 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: h.zehni@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة عشرة بعد المائة
روما، 16–17 ديسمبر/كانون الأول 2015

للموافقة

المحتويات

موجز تنفيذي ii

أولاً – المقدمة 1

ثانياً– السياق الناشئ والميزة النسبية للصندوق 4

ألف – السياق المتغيِّر للزراعة والتنمية الريفية 4

باء – الهيكلية الإنمائية الجديدة والمشهد التمويلي 6

جيم – الميزة النسبية للصندوق 8

ثالثاً– الرؤية الاستراتيجية لتحوُّل ريفي مُستدام وشمولي 9

رابعاً– الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025 10

ألف– مسار للأثر بأسلوب معيَّن 10

باء – مبادئ الانخراط 12

جيم– الأهداف الاستراتيجية 15

دال – المخرجات 22

هاء – أعمدة إيصال النتائج في الصندوق 23

خامساً – الأداء وإدارة المخاطر والمحاسبة 29

موجز تنفيذي

1- يعرض الإطار الاستراتيجي الخامس للصندوق الغاية الشاملة، ومبادئ الانخراط، والأهداف الاستراتيجية، والمخرجات، وأعمدة إيصال النتائج التي ستوجه عمليات الصندوق على مدى الفترة 2016–2025. وهو يضع الصندوق في السياق العالمي الناشئ، ويصيغ مساهمته في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 (جدول أعمال 2030).

2- يوفر جدول أعمال 2030 دلائل واضحة على أن مهمة الصندوق المتمثلة في الاستثمار في السكان الريفيين، والتمكين من التحول المستدام والشمولي في المناطق الريفية، وخاصة من خلال النمو الذي تقوده زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، مازال ذا أهمية وصلة عالمية مطلقة اليوم، وعلى مدى العقد القادم. وبعد سنوات عديدة من النمو والإصلاح، يحظى الصندوق الآن بالاعتراف بخبرته ومعرفته وأدائه في هذا المجال، وهو على أهبة الاستعداد لتحقيق أثر أعمق، وفي موقع ممتاز للعب دور أكبر في مساعدة البلدان على الإيفاء بأولوياتها ذات الصلة بجدول أعمال 2030. ولكي يقوم بهذا، لابد له من أن يعمل بأسلوب يكون أكبر، وأفضل، وأذكى:

- **أكبر:** في تعبئة أموال وموارد أكثر بصورة معتبرة للاستثمار في المناطق الريفية؛
- **أفضل:** لتعزيز جودة برامج الصندوق القطرية من خلال الابتكار، وتقاسم المعرفة، وإرساء الشراكات والانخراط السياساتي؛
- **أذكى:** من خلال إيصال نتائج التنمية بأسلوب يتسم بفعالية التكاليف ويستجيب على أفضل وجه للاحتياجات الناشئة للبلدان الشريكة.

3- يعتبر الصندوق وكالة الأمم المتحدة المتخصصة والمؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي تركز حصرا على الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية من خلال التنمية الزراعية والريفية. ويتمتع الصندوق بخبرة واضحة في المساهمة بـ وصياغة السياسات والبرامج الوطنية، وتوفير آليات استثمارية للحكومة وغيرها من الشركاء الإنمائيين، والقطاع الخاص، مع وجود المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعاة، والصيادين الحرفيين، وغيرهم من السكان الريفيين في صلب هذه الآليات. كذلك فقد نجح في توسيع برنامج عمله بصورة معتبرة مع تحسين جودة وأثر عملياته إلى حد كبير.

4- وبالمضي قدما، سيسهم الصندوق في التطوير والابتكار في مجالاته التي تتسم بميزة نسبية وتركيز مواضيعي، كما هو محدد في هذا الإطار وفي استراتيجياته وسياساته التشغيلية. وستبقى زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وبرامج التنمية الريفية في قلب عمل الصندوق، حيث سيعمل على بناء قدرات وإنتاجية السكان الريفيين الفقراء ومشاركتهم في الأسواق، باستخدام النهج التي تروج للتمكين الاجتماعي والاقتصادي. كما سيستمر أيضا في التركيز على المجموعات الريفية الضعيفة والمهمشة، مثل النساء والشباب والشعوب الأصلية.

5- وخلال الفترة التي تغطي هذا الإطار، ستتمثل الغاية الإنمائية الشاملة للصندوق في الاستثمار في السكان الريفيين، لتمكينهم من التغلب على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، من خلال سبل عيش تتسم بالربحية، والاستدامة والصمود.

6- وسيسعى الصندوق لتحقيق هذه الغاية من خلال ثلاثة أهداف استراتيجية مترابطة بصورة وثيقة تعزز بعضها بعضا، وهي:

- **الهدف الاستراتيجي 1:** زيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين؛
- **الهدف الاستراتيجي 2:** زيادة الفوائد التي يجنيها السكان الريفيون من المشاركة في الأسواق؛
- **الهدف الاستراتيجي 3:** تعزيز الاستدامة البيئية والصمود في وجه تغير المناخ للأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين.

7- وبدوره، سوف يسعى جاهدا لتحقيق ثلاثة مخرجات رئيسية، وهي:

- دعم خلق الأطر التمكينية السياساتية والناظمة على المستويين الوطني والدولي؛
- زيادة مستويات الاستثمار في القطاع الريفي؛
- تحسين القدرات على المستوى القطري لأغراض إعداد البرامج والسياسات الريفية وتنفيذها ورصدها.

8- وسيمتثل عمل الصندوق وبصورة مستمرة لمبادئ الانخراط الخمسة، وهي: الاستهداف؛ والتمكين؛ والمساواة بين الجنسين؛ والابتكار والتعلم وتوسيع النطاق؛ وإرساء الشراكات. وتقع هذه المبادئ في جوهر هوية الصندوق وقيمه، وهي تتغلغل في إيصال نتائجه الإنمائية.

9- يعتبر إرساء الشراكات – سواء العالمية منها أو ضمن الأقطار – مفتاح تحقيق جدول أعمال 2030. ونظرا لحجم جدول عمل الصندوق والاستثمارات المطلوبة لتنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الريفي، ستستمر الشراكات في كونها محورية لعمل الصندوق.

10- وبالإضافة إلى تعزيز الشراكات القائمة الناجحة وإرساء شراكات جديدة، وبخاصة مع الشركاء الذين يمتلكون مجالات مكملة من الخبرات. سوف يستمر الصندوق في الانخراط مع مجتمع التنمية الدولي لبناء الدعم حول القضايا العالمية التي تؤثر على المجتمعات الريفية. وسييسر شراكات متعددة أصحاب المصلحة بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمنتجين الريفيين على نطاق صغير، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب. وسيمثل التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها أولوية استراتيجية.

11- وأما الأعمدة الأربعة التي ستعمل على استدامة تحقيق النتائج الإنمائية للصندوق فهي إيصال برامجه القطرية، وبناء المعرفة ونشرها، والانخراط السياساتي والقدرات والأدوات المالية، والوظائف والخدمات والمهام المؤسسية. وسيشكل إيصال البرامج القطرية الفعالة عالية الجودة الوسيلة المباشرة للصندوق لتحقيق أهدافه. إلا أن ضمان أن يكون الأثر الإنمائي للصندوق أكبر وأفضل وأذكى سيتطلب أيضا معرفة ودلائل

من الطراز الرفيع، وانخراط استباقي في العمليات السياساتية الدولية، وتعبئة لموارد إضافية، وتنويعا للمنتجات المالية للإيفاء بالمتطلبات الناشئة للزبائن، ومنصة مؤسسية فعالة وكفؤة.

12- سيشكل الإطار الاستراتيجي للصندوق مركز نظام الصندوق لإدارة تحقيق النتائج الإنمائية. وسيتم قياس الأداء من خلال أطر قياس النتائج المتفق عليها مع الدول الأعضاء في سياق مشاورات تجديد الموارد. وسيتم إبلاغ المجلس التنفيذي ولجنة التقييم التابعة له عن التقدم المحرز بصورة سنوية من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق الذي يعدّه مكتب التقييم المستقل في الصندوق.

أولاً – المقدمة

الغرض

1- يغطّي الإطار الاستراتيجي الخامس للصندوق الفترة 2016–2025. وهو يُعتبر بمثابة المبادئ التوجيهية السياساتية الشاملة لتوفير التوجيه لعمل الصندوق، والأداة الرئيسية لتعزيز فعاليته الإنمائية. ويبني الإطار الاستراتيجي الجديد على، ويعزِّز العديد من التوجُّهات الاستراتيجية في الإطار الاستراتيجي الذي سبقه (الفترة 2011–2015)[1]. وهو يستجيب للبيئة العالمية المتطوِّرة والمواقع التي يمكن للصندوق أن يلعب فيها دوراً في التحوُّل الشمولي والمستدام للمناطق الريفية[2].

2- ولهذا الإطار أربع غايات، وهي:

- وضع الصندوق بالنسبة للتحدّيات الإنمائية الرئيسية والهيكلية الإنمائية العالمية الأوسع، وصياغة مساهمته في جدول أعمال التنمية المستدامة حتى عام 2030 (جدول أعمال 2030)؛
- تحديد وعرض غرض الصندوق الإنمائي الشامل، ومبادئ انخراطه، وأهدافه الاستراتيجية، ومخرجات وأعمدة إيصال النتائج فيه؛
- توجيه إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات الاستثمارية التي يدعمها الصندوق، والبرامج التي تموّلها المِنح العالمية والإقليمية، والسياسات والاستراتيجيات الجديدة فيه[3]؛
- توفير الاتساق العام لعمل الصندوق، وتوجيه المُدراء والموظّفين في المنظمة بأسرها لتمكينهم من المساهمة بصورة أكثر فعالية في الهدف الإنمائي الشامل للصندوق وجدول أعمال نتائجه الجوهرية.

3- يُعتَبَر الإطار الزمني على مدى 10 سنوات إطار طويل، ولذلك، ولضمان أهميته وصلته في خضم التغييرات في السياق الإنمائي الأكبر، سيجري استعراض منتصف المدة عام 2020 لتقرير الحاجة لأية إعادة توجيهات كبيرة.

التوجُّهات الرئيسية

4- يغطّي الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025 الفترة التي تتسم بأسباب كثيرة تدعو للتفاؤل، إذا أخذنا بعين الاعتبار ما تم تحقيقه منذ وضع الأهداف الإنمائية للألفية. إذ تراجع الفقر المدقع بصورة كبيرة على مدى العقدين الماضيين: ففي عام 1990، كان حوالي نصف سكان العالم النامي يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً، أما في عام 2015 فكان هذا الوضع لا ينطبق إلاّ على 14 بالمائة منهم فقط. وكذلك تتراجع الأعداد في جميع الأقاليم. وتراجعت نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بحوالي

---

[1] يبني الإطار الاستراتيجي الجديد على العديد من الأُسس: وهي الإطار الاستراتيجي الحالي للفترة 2011–2015 والسياسات والاستراتيجيات المواضيعية الموجودة، والرؤية الاستراتيجية للصندوق للفترة 2016–2025، وتقرير التجديد العاشر لموارد الصندوق، وسلسلة من المواجيز التي أعدّها الصندوق كمساهمة في عملية المفاوضات بشأن أهداف التنمية المستدامة، والعديد من التقييمات المستقلة والذاتية، بما في ذلك تلك التي أجراها مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وتحليل السياق العالمي لعمل الصندوق في الوقت الراهن.

[2] الرؤية الاستراتيجية للصندوق للتحوُّل الريفي المستدام والشمولي كما هي واردة في المقطع ثالثاً.

[3] كما كان الحال عليه في الماضي، سوف تستمر عمليات تصميم مشروعات الصندوق وبرامجه للفرص الاستراتيجية القطرية في التحكُّم بانخراط الصندوق مع الدول النامية الأعضاء فيه ومع شركائه القطريين والمجموعات المستهدَفة في البلدان الإفرادية.

النصف من 23 إلى 13 بالمائة؛ أمّا معدلات وفيات الأطفال فتراجعت لأكثر من النصف، من 90 إلى 43 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حيّ. وتحرَّكت أعداد كبيرة من الناس إلى "الطبقة الوسطى العاملة". وتشكِّل هذه المجموعة حالياً نصف قوة العمل في الأقاليم النامية، بينما كانت مجرد 18 بالمائة عام 1991[4].

5- ومع ذلك تبقى تحدّيات كبيرة ماثلة، إذ بقي العدد الفعلي للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع مرتفع بشكل لا يمكن قبوله، حيث تراوح بحدود 836 مليون شخص عام 2005[5]. وفي جميع الأقاليم، كانت معدلات الفقر والجوع أعلى منها في المناطق الريفية من المناطق الحضرية. وفي عديد من البلدان استمرت الهوّة بين من يملكون كل شيء ومن لا يملكون شيئاً بالاتساع، وفي بعض منها كان مؤشّر جيني أعلى بصورة كبيرة من 0.5. ومع أن العديد من البلدان النامية تسجّل معدلات متينة من نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلاّ أن نسبة قوة العمل الموظفة في الوقت الحالي تقل عمّا كانت عليه قبل 25 عاماً. وتشكِّل البطالة بين الشباب مشكلة مزمنة اجتماعية لم تُحل، علاوة على كونها خسارة اقتصادية. وتتفاقم هذه التحدّيات بوجود المشاكل التي يتسبّب فيها تدهور البيئة وتغيُّر المناخ، وآثاره التي يشعر بها قبل كل شيء أكثر الفئات ضَعفاً في العالم النامي، أي الريفيون نساءً ورجال.

6- أُعِد هذا الإطار الاستراتيجي على خلفية ثلاث اتفاقيات عالمية تشكِّل معالم بارزة، وتوفِّر مجتمعة إثباتاً لالتزام المجتمع الدولي بالتطرُّق لهذه التحدّيات وغيرها من التحديات العالمية، وهي جدول أعمال 2030 الذي تقوده أهداف التنمية المستدامة، وإطار مالي جديد للتنمية[6]، واتفاقية عالمية جديدة حول تغيُّر المناخ توفِّر منبراً لتحقيق رؤية لتنمية مستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً من شأنها أن تنهي الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي ضمن جيل واحد. علاوة على ذلك، ستوفر هذه الرؤية الطاغية البوصلة التي تقود كل مظهر من عمل الصندوق في العقد القادم.

7- يمثل جدول أعمال 2030 دليلاً واضحاً على أن مهمة الصندوق المتمثلة في الاستثمار في السكان الريفيين ما زالت ذات أهمية وصلة عالمية مطلقة في يومنا هذا، كما ستكون عليه بالنسبة للعقد القادم. وبعد عدة سنوات من النمو والإصلاحات، يتمتّع الصندوق الآن بالاعتراف بخبرته ومعرفته وأدائه في مجال زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية، وهو مستعد للعب دور أكبر في مساعدة البلدان على تحقيق أولوياتها المتعلقة بجدول أعمال 2030. ولتحقيق هذه الغاية، يحتاج الصندوق لأن يعمل بطريقة أكبر، وأفضل، وأذكى.

> تم الاعتراف بمساهمة الصندوق في جدول أعمال 2030 في جدول أعمال أديس أبابا الذي تبنّاه المؤتمر الثالث لتمويل التنمية المنعقد في يوليو/تموز 2015، والذي ينصّ على ما يلي:
>
> "إننا نعترف بالجهود التي يبذلها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تعبئة الاستثمار لتمكين السكان الريفيين الذين يعيشون في فقر من تحسين أمنهم الغذائي والتغذوي وزيادة دخولهم وتعزيز صمودهم".

8- **أكبر**. يُعتَبر التحوُّل المستدام والشمولي للمناطق الريفية محورياً لتحقيق جدول أعمال 2030. وهو ضروري لأهداف التنمية المستدامة الطموحة المتمثلة في القضاء على الفقر (هدف التنمية المستدامة 1)، واستئصال

[4] الأمم المتحدة، 2015. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية عام 2015.

[5] يستند هذا الرقم إلى خط فقر يعادل 1.25 دولار أمريكي يوميا. باستخدام خط فقر جديد وهو 1.90 دولار أمريكي يوميا، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ما يتجاوز الـ 700 مليون شخص بقليل يعيشون في فقر مدقع عام 2015، أي أقل من 10 بالمائة من إجمالي تعداد سكان العالم.

[6] جدول أعمال أديس أبابا الذي تبنّاه المؤتمر الثالث لتمويل التنمية الذي عُقد في يوليو/تموز 2015.

الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي والترويج لزراعة مستدامة (هدف التنمية المستدامة 2). كما أنه هام أيضاً للعديد من العناصر الأخرى في جدول أعمال 2030. إلاّ أن تحوّل المناطق الريفية يتطلَّب تعبئة مستويات أعلى بكثير من الموارد المالية واستخدامها بصورة فعّالة، وهي الموارد التي تضم كلاً من الإنفاق العام والاستثمار الخاص المسؤول. وتتطلّب التزاماً قوياً وإجراءات على المستوى الوطني مدعومة بانخراط مستمر من المجتمع الدولي.

9- يمكن للصندوق أن يسهم مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن عليه أن يكون مزوّداً مالياً بما يلزم للقيام بذلك. ويتطلّب الأمر زيادة كبيرة الحجم في برنامج عمل الصندوق على مدى فترة الإطار، وهي زيادة لا بد من أن يقودها جزئياً على الأقل توسُّع في برنامج القروض والمِنح[7]. وبالتالي فإن دور الصندوق سيغدو، وبصورة متزايدة، دوراً يتمثّل في جلب موارد إضافية إلى المشروعات التي يدعمها والأنشطة التي تجعل هذه المشروعات ممكنة، من خلال التمويل المشتَرَك من كلٍ من المصادر العامة والخاصة. والصندوق على استعداد كامل للإيصال بصورة أكبر، وتوجَّب عليه إثبات قدرته على القيام بذلك بوضوح على مدى العقد الماضي عندما نجح في مضاعَفة جدول أعماله أكثر من مرتين مع تحقيق تحسينات كبيرة في جودة وأثر عملياته.

10- **أفضل**. "أكبر" وحدها ليست بالكافية، إذ أن الأثر الإنمائي للصندوق سوف يعتمد على جودة برنامج عمله والنجاحات التي يحقِّقها في استقطاب الموارد المالية والمعرفة، في، ومن خلال، وبما يتعدّى البرامج التي يدعمها. وسيشكِّل ذلك جدول أعمال توسيع نطاق الصندوق. وسيعزِّز الصندوق من جودة برامجه القطرية، ويضمن تضافُر مشروعاته الاستثمارية، والأنشطة التي تموَّل بالمِنَح، والانخراط في العمليات السياساتية الوطنية لتحقيق أثر إنمائي أكبر وأكثر استدامة يتناسب مع جملة من الأهداف الاستراتيجية المحدَّدة والواضحة. وسوف يتألف جدول أعمال الصندوق للعمل بصورة أفضل من العديد من الأبعاد الحاسمة، وهي: تحسين قدرة الصندوق على تحديد الابتكارات التي تستجيب للمعوِّقات التي يواجهها السكان الريفيون، وإدماجها واختبارها ضمن المشروعات؛ تعزيز قدرة الصندوق على التعلُّم؛ وتوليد المعرفة، وتوفير الدلائل على ما الذي ينجح، بما في ذلك استقطاب المعرفة من الآخرين لتعميق ورصد قاعدة المعارف الخاصة به؛ وتعزيز جودة المشروعات عند الدخول، ودعم التنفيذ؛ وتعزيز الشراكات وحوار السياسات، من بين أمور عديدة، من خلال توسيع الحضور القطري.

11- سيتم رفد دور الصندوق على المستوى القطري من خلال دور أقوى وأكثر تركيزاً على المستوى العالمي. وبالاستقاء من كلٍ من الخبرات التشغيلية والخبرة الخارجية، سيولّد الصندوق المعارف حول القضايا ذات الصلة بالتحوُّل الريفي المستدام والشمولي، وسوف يستقي من هذه المعرفة في الانخراط في العمليات السياساتية العالمية ذات الصلة حيث سيتمكّن من المساهمة بمنظوره المخصوص. وبصورة معاكسة، فإن السياق السياساتي العالمي الناشئ سوف يحتاج للاستنارة بجميع أبعاد عمل الصندوق من المستوى المؤسسي حتى المستوى القطري، ويعني العمل بصورة أفضل أن تكون هذه الرابطة آنية ومعتبرة.

[7] يُعَرَّف برنامج العمل على أنه إجمالي قيمة المشروعات التي يدعمها الصندوق، بما في ذلك التمويل المشتَرك المحلي والدولي؛ أما برنامج القروض والمِنح فهو إجمالي قيمة الموارد التي يأتي بها الصندوق إلى هذه المشروعات من خلال التجديد والاقتراض.

12- **أذكى.** تحقيق "الأفضل" يعني أيضاً العمل بصورة أذكى، أي إيصال النتائج الإنمائية بأسلوب يتسم بفعالية التكاليف بطريقة تستجيب على أكمل وجه للاحتياجات الناشئة للبلدان الشريكة. كذلك فإن أذكى يعني أيضاً استخداماً أكثر فعالية وكفاءة لجميع الموارد التي في حوزة الصندوق، وتعظيم انخراطه وتعاون كل شعبة ودائرة، في مقر الصندوق وفي المكاتب القطرية، لأن لكل منها دوراً حاسماً لا يمكن الاستغناء عنه.

13- وتتضمّن الأولويات الرئيسية تعزيز ثقافة التميُّز والنتائج في المنظمة وما يتعدّاها، وترشيد وتبسيط أكبر لعمليات الأعمال الرئيسية باستخدام التقنيات التمكينية، وتعزيز جملة المهارات والكفاءات التي يتوجّب أن تتمتّع بها قوة العمل في الصندوق على ضوء الأولويات التشغيلية الناشئة، والإبقاء على انخراط وأداء قوة العمل على مستوى رفيع، وتعظيم الكفاءة وتكامل الوظائف وتدفُّق المعارف بين المكاتب القطرية للصندوق ومقره الرئيسي. وستدعم الاتصالات الداخلية والخارجية الدينامية هذه الجهود وتوحِّد بصورة أكبر من الفريق الكامل للصندوق، وتعزِّز من موقع الصندوق كشريك يحظى باختيار الآخرين له، نظراً للدور الحاسم الذي تلعبه الشراكات في كل شيء يقوم به الصندوق.

ثانياً– السياق الناشئ والميزة النسبية للصندوق

ألف – السياق المتغيِّر للزراعة والتنمية الريفية

14- يغدو العالم أكثر تحضُّراً يوماً بعد يوم. وبحلول عام 2025، أي بنهاية فترة هذا الإطار الاستراتيجي، سيكون 54 بالمائة من سكان العالم النامي من الحضريين، إلاّ أنه، وفي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، وهما الإقليمان اللذان يتسمان بأعلى مستويات من الفقر، فإن 57 بالمائة و60 بالمائة من السكان على التوالي سيظلّون ريفيين بحلول عام 2025. وسيستمر تعداد السكان الريفيين في هذين الإقليمين بالازدياد لسنوات قادمة.

15- وبالنسبة للسكان الريفيين في كل مكان من العالم، يمكن لنمو المناطق الحضرية أن يجلب معه فرصاً لتوليد الدخل مرتبطة بتنمية سلاسل عرض جديدة تخدِّم الأسواق الحضرية، وتخلق الوظائف، ويمكن الوصول إليها بصورة أكبر من خلال الهجرة أو التنقُّل. وهنالك العديد من المزارع الأسرية الصغيرة التي تستغل هذه الفرص بالفعل لتغدو مشروعات نابضة بالحياة تخدِّم هذه الأسواق الدينامية الجديدة. وتستند هذه الأعمال الصغيرة على ميزات حجمها واستخدام العمالة الأسرية، ويمكن الجمع بين هذه وكفاءات الحجم الكبير من خلال العمل المشترك. وهنالك بعض المزارع الصغيرة التي غدت صغيرة أكثر من اللازم، ومرتبطة بصورة أردأ من اللازم بالأسواق، أو أنها سيئة التنظيم أكثر من اللازم بحيث لا يمكن أن تكون مجدية اقتصادياً. وفي بعض أجزاء العالم النامي، حيث يتراجع تعداد السكان الزراعيين، بدأت عملية تجميع المزارع.

16- على مدى العقدين الماضيين، سعت أعداد كبيرة من سكان الريف لتنويع سُبل عيشها وتحوَّلت إلى مصادر دخل غير زراعية (على الرغم من أنها عادة ترتبط بالزراعة). وفي عدد متنامٍ من الدول النامية ،غدت المصادر غير الزراعية تشكِّل الآن حصة أكبر من الدخول الريفية مقارنة بالإنتاج الزراعي، وفي بعض الأحيان فإن محدودية الفرص المتاحة لتحسين سُبل العيش في المناطق الريفية تدفع أيضاً بأعداد كبيرة من السكان الريفيين للتحوُّل نحو الهجرة، مما ينجم عنه إمّا تأنيث أو كِبَر سنّ السكان الريفيين، وخسارة رأس

المال البشري الضروري لقيادة التحوُّل الريفي. وبالتالي فإن خلق أعمال ريفية وفرص اقتصادية سيشكِّل تحدّياً حاسماً في السنوات القادمة إذا ما أردنا للتحوُّل الريفي المستدام والشمولي أن يغدو أمراً واقعاً.

17- يمكن للسكان الريفيين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أن يسهموا بصورة أكبر بكثير مما يفعلونه حالياً في النمو، وخلق فرص العمل، وفي الأمن الغذائي والتغذية، وجداول أعمال البيئة وتغيُّر المناخ. وعلى الرغم من المعوِّقات الرئيسية في الوصول إلى الخدمات والأصول الإنتاجية والأسواق، فإن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة هم الآن المنتجون الأساسيون أو المنتجون الحصريون للغذاء في العديد من البلدان النامية. وهم يدعمون سُبل عيش أكثر من 2 – 2.5 مليار نسمة، ويديرون جزءاً كبيراً من الموارد الطبيعية في العالم. وتتوقّع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن تبرز ضرورة زيادة العرض العالمي من الأغذية بحوالي 70 بالمائة بحلول عام 2050. وبالنسبة لبعض الدول النامية فقد يكون هذا الرقم أعلى بكثير. ويمكن للحد من مستويات هدر الأغذية أن يسهم في زيادة العرض، لكن الإنتاج الغذائي من قِبَل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة سيشكِّل عاملاً حاسماً. ويحتاج ذلك لأن يتوجّه بصورة طاغية من خلال رفع الإنتاجية نظراً لمحدودية توسيع المناطق المزروعة بدون إزالة الغابات، والأكثر من ذلك، على خلفية الظروف المناخية التي غدت محفوفة بانعدام اليقين وأقسى من السابق، وتغيُّر المناخ والتحوُّلات الديمغرافية وتحوُّل السوق.

18- وعلى الرغم من هذه التحدّيات، هنالك سبب يدعونا للتفاؤل نظراً لإمكانية زيادة الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة بصورة مستدامة مع الحدّ من الضعف والتعرُّض للهزّات المناخية والبيئية. وعلى الرغم من أن فجوات المردودات بالنسبة للمحاصيل الأساسية تبقى ضخمة في معظم الأقاليم النامية، يمكن للتحسينات الكبيرة أن تساهم في ردمها[8]. وتستقي هذه التحسينات من التكنولوجيات والممارسات الحديثة التي تروِّج لكفاءة استخدام المُدخلات، وتعزّز من خصوبة التربة وخدمات النظم الإيكولوجية التي من شأنها أن تساعد على إيجاد مشاهد طبيعية متنوعة وصحّية. ويمكن استخدامها أيضاً للوصول إلى أسواق جديدة، مثل تلك التي تتخصّص في المحاصيل الأعلى قيمة، والمنتجات الزراعية المرخَّصة، والدفع مقابل الخدمات البيئية، وبالتالي خلق فرص جديدة للدخل. ومن شأن الاستثمارات في البحوث والتنمية لإيجاد حلول مخصوصة بمناطق معيَّنة لأغراض زيادة الإنتاجية بناءً على قدرات ومهارات المزارعين والمنظمات المجتمعية والسياسات السليمة أن تقود هذه العملية وأن تحدّد نجاحها أو فشلها في المستقبل.

19- وتُعتبر إدارة المخاطر والتخفيف منها شرطاً مُسبقاً للأسر الريفية الفقيرة للتخلُّص من أو للبقاء خارج قبضة الفقر. وبالتالي، فهي محورية لاستراتيجيات سُبل عيشها. ولا تقتصر إدارة المخاطر فقط على تعزيز صمود هذه الأُسر، وإنما أيضاً على زيادة قدرتها على استغلال الفرص والاستفادة منها، سواءً الزراعية أو غير الزراعية والتي تتولّد عادة مع درجة ما من المخاطر. ومن بين الاستجابات السياساتية، فقد اكتسبت أدوات إدارة المخاطر المستندة إلى السوق لصالح الأسر الريفية الفقيرة اهتماماً مخصوصاً في السنوات الأخيرة. وهي تتضمّن جملة من النُهُج والمنتجات لإيصال الخدمات المالية في المناطق الريفية والترتيبات التعاقدية

[8] R.A. Fischer, Byerlee, D. and Edmeades, G.O, 2009. *Can Technology Deliver on the Yield Challenge to 2050?*.

ضمن سلاسل القِيَم الزراعية، بما في ذلك الادّخار والائتمان، والتمويل بالأسهم، وتمويل سلاسل القيمة، ونقل التحويلات والمنتجات الاستثمارية، والتأمين.

20- ويُعَد ضمان وجود حوافز للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لزيادة الإنتاج من الشروط المُسبقة لهم لاستثمار قدر أكبر من رأسمالهم أو عملهم في نُظمهم الإنتاجية أو لابتكار تكنولوجيات حديثة. وفي غياب منافذ تسويقية مجزية موثوقة للفائض من الإنتاج، سيسعى المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة لإنتاج ما يكفي لمتطلبات أسرهم، والاستثمار عوضاً عن ذلك في أنشطة بديلة لتوليد الدخل تتسم بقدر أقل من المخاطر. وتُعتَبَر الأسواق الضعيفة غير المثالية على الغالب، وبصفة جزئية على الأقل، وظيفة من وظائف البُنى الأساسية الريفية غير الملائمة، وعلى وجه الخصوص، الطرقات من المزرعة إلى الأسواق، ومرافق التخزين والأسواق. إلاّ أنه، وفي حين تشير الدراسات وبصورة مستمرة إلى أن الاستثمارات في البُنى التحتية توفِّر مردوداً عالياً، تبقى هنالك فجوات تمويلية كبيرة في العديد من البلدان النامية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء وحدها تقدَّر متطلبات التمويل للبُنى التحتية بما يعادل 93 مليار دولار أمريكي سنوياً[9] مع فجوة تمويلية قدرها 31 مليار دولار أمريكي.

21- وأخيراً، غالباً ما يُعتَبر الفقر الريفي نتيجة للطريقة التي يتم فيها تهميش السكان الريفيين. وقد يكون ذلك نتيجة للعديد من العوامل مثل البُعد، ومحدودية الوصول إلى المعلومات والخدمات، وضعف المؤسسات والمنظمات، أو العوامل السياسية والتاريخية. ويمكن للتحوُّل الاقتصادي في المناطق الريفية نفسه أن يؤدّي أيضاً إلى تهميش السكان الريفيين في غياب السياسات التي تضمن تنمية شمولية. وضمن السكان الريفيين، قد تُحدّ الأعراف الثقافية والاجتماعية من وصول مجموعات معيَّنة من الشباب والنساء، وفي بعض الأقاليم السكان الأصليين، إلى جملة من الأصول الإنتاجية. وكذلك فإنها تقوِّض أيضاً وضعهم الاجتماعي، وسلطتهم في اتخاذ القرارات، وقدرتهم على الاستفادة من الخدمات العامة وممارسة حقوقهم كمواطنين. ويُعَدّ دعم وتمكين السكان الريفيين المهمَّشين أمراً ضرورياً لإطلاق العنان لإمكانياتهم الإنتاجية الضخمة.

باء – الهيكلية الإنمائية الجديدة والمشهد التمويلي

22- تسبَّبت أزمة أسعار الأغذية في الفترة 2007–2008 إلى حدٍ ما في ارتقاء القضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة على سلّم جداول الأعمال السياسية وجداول الأعمال على المستويين الوطني والدولي. كذلك ازدهر عدد المبادرات الموضوعة للتطرُّق لهذه المواضيع تقودها جملة من الدوائر الانتخابية[10]. وتساعد هذه الجهود المتنامية[11] على صياغة السياسات والاستثمارات مع فهم أفضل للفرص والتحدّيات التي تواجهها زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية والروابط التي تربطها بشواغل سياساتية عالمية أخرى مثل تغيُّر المناخ والتنمية المستدامة والشمولية.

---

[9] Africa Rising—Building to the Future، خطاب أساسي ألقته كريستين لاجارد المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي في مابوتو في 29 مايو/أيار 2014.

[10] وعلى سبيل المثال تتضمّن الأمثلة فريق المهام رفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأزمة العالمية للأمن الغذائي، وتحدي القضاء على الجوع، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، ومجموعة العمل الإنمائية لمجموعة العشرين، والتحالف العالمي لزراعة ذكية بيئياً، وإعلان ملابو، والنمو بأفريقيا والنمو بآسيا، ومبادرة التحرر من الجوع في أمريكا اللاتينية والكاريبي، والتحالف الجديد للأمن الغذائي والتغذية.

[11] على سبيل المثال المصادقة على مبادئ الاستثمارات المسؤولة في نُظم الزراعة والأغذية من قِبَل أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي، وإيجاد نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق، ومنتدى لإدارة المخاطر الزراعية. وقد لعب الصندوق دوراً هاماً في دعم هذه المبادرات، كما أنه يستضيف الأمانة العامة لمنتدى إدارة المخاطر الزراعية.

23- يُعَزِّز كل من جدول أعمال 2030 وجدول أعمال أديس أبابا، وبشكل لا يقبل الشك، الدعوة لزيادة الاهتمام والتعاون والاستثمارات في رفع إنتاجية، واستدامة، وصمود سُبُل العيش الريفية ونُظم الأغذية والزراعة، مع إيلاء اهتمام خاص للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيين فقيري الأراضي أو المُعدَمين والنساء والمجموعات الإثنية المُهمّشة. وهما يدركان الحاجة الحاسمة لتعزيز البيئات السياساتية، والأُطر الناظمة، والتمويل العام لاجتذاب قدر اكبر من الاستثمارات والأعمال المسؤولة في المناطق الريفية، وتشجيع المبادرات الفردية، وتحفيز الابتكار، وقيادة زيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي الريفي المستدام والشمولي.

24- وتشكِّل تدفُّقات المساعدة الإنمائية الرسمية من الوكالات الإنمائية الدولية حصة متراجعة وضئيلة نسبياً من الاستثمارات الزراعية، إلاّ أنها يمكن أن تكون هامة بالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً والدول الهشّة والمتأثرة بالنزاعات لأنها ترفد جهودها لتعبئة الموارد المحلية العامة. وبالنسبة لدول عديدة أخرى، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل اليوم أو في المستقبل، والتي ما زالت تتسم بفقر وانعدام مساواة كبير ومتأصل، يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تساعد على تحفيز الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي والريفي ودعم الحكومات في تعزيز سياساتها، وبالتالي تعميق وتوسيع أثر الاستثمارات العامة في هذا القطاع.

25- وبما يتعدّى هذه المصادر، يسهم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بصورة مطردة وبدأ يغدو هاماً بصورة متزايدة للترويج لتقاسم المعرفة والاستثمارات بين الدول النامية. كذلك فإن التحويلات من العمال المهاجرين والاستثمارات من الشتات يمكن أيضاً أن يشكِّل مساهمة كبيرة في النمو الشمولي والتنمية المستدامة في المناطق الريفية. وفي وقتنا الحالي، تقدَّر التحويلات الدولية للبلدان النامية بحدود 435 مليار دولار أمريكي، منها 200 مليار دولار أمريكي (40 بالمائة) يتم استلامها في المناطق الريفية، وهو مبلغ يتوقَّع أن يصل إلى 260 مليار دولار أمريكي سنوياً بنهاية عام 2017[12] – حيث تصل حصة هذه التحويلات المستثمرة في الزراعة كل سنة ما يعادل أربع مرات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية فيها.

26- وتُعتَبر فجوات الاستثمار في الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية أموراً من الصعب تحديدها بكميات، وهنالك إجماع عام على أي حال على أنها ضخمة، وتشير التقديرات إلى الطلب على زيادة الاستثمارات بما يتراوح من 50 إلى أكثر من 100 بالمائة[13]. وتشير استعراضات احتياجات الاستثمارات أيضاً إلى انخفاض الاستثمارات بصورة مذهلة في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والحاجة المُلحّة لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لا مع الأعمال الزراعية وحدها فقط، وإنما أيضاً مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم لأنهم، وإلى حدٍ كبير، أهم المستثمرين في المزارع.

---

[12] البنك الدولي 2014، *الهجرة والتحويلات: التطوّرات الأخيرة والتوقُّعات. موضوع خاص: الهجرة القسرية*، الهجرة والتنمية موجز 23. 6 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

[13] انظر على سبيل المثال (1) منظمة الأغذية والزراعة والصندوق وبرنامج الأغذية العالمي 2015، *تحقيق القضاء على الجوع: الدور الحاسم للاستثمارات في الزراعة والحماية الاجتماعية*، والتي تشير تقديراتها إلى أنه، وبهدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030، "هنالك حاجة لما وسطيه 267 مليار دولار أمريكي في العام الواحد خلال الفترة 2016–2030 من الاستثمارات لتمويل الحماية الاجتماعية وغيرها من الاستثمارات الإضافية التي تستهدف الفقراء، تتلقّى منها المناطق الريفية حوالي 181 مليار دولار أمريكي سنوياً"؛ (2) المعهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية 2013، *من الكفاف إلى الربح*، والذي يقدِّر الاحتياجات الإجمالية من الاستثمارات الزراعية في البلدان النامية بحدود 275 مليار دولار أمريكي سنوياً؛ أو(3). *Schmidhuber, Bruinsma J. and Boedeker G.*، *المتطلبات الرأسمالية للزراعة في البلدان النامية حتى عام 2050*، والذي يقدِّر متطلبات الاستثمارات للزراعة الأوّلية والصناعات السابقة لها في البلدان النامية بما يعادل 210 مليارات دولار أمريكي سنوياً.

27- وتتطلّب البلدان المختلفة توليفات مختلفة من التمويل العام والخاص. وستكون الأُطر السياساتية التمكينية والتمويل العام محورية لإيصال السلع والخدمات العامة التحفيزية، ولتعبيد الطريق أمام العلاقات الموسّعة والأكثر عدالة بين مشغّلي الأعمال الزراعية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وللتقليص من المخاطر على الطرفين معاً. ويتوجّب أن تتوجّه المصادر العامة المحلية للمناطق حيث تكون الفجوات الاستثمارية والطلب عليها أكبر، بما في ذلك البُنى التحتية الريفية المُنتِجة (الري، والطرقات، والطاقة، وشبكات الاتصال، والتخزين، والأسواق)، والتأقلم مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره، وغيرها من المجالات الرئيسية مثل البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وبناء القدرات. وتُظهر الأمثلة من العديد من الاقتصادات الناشئة في يومنا هذا أن بإمكان الإنفاق العام الكبير في الزراعة والتنمية الريفية أن يعزِّز ويعمل على استدامة النمو وأن يُحِدّ من الفقر في الوقت ذاته.

جيم – الميزة النسبية للصندوق

28- يُعتَبر الصندوق، الذي أنشئ عام 1977، وكالة الأمم المتحدة المتخصصة والمؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي تركِّز حصراً على الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية من خلال التنمية الزراعية والريفية. ويتمتّع الصندوق بما يقارب من 40 سنة من الخبرة في الإسهام بالسياسات والبرامج الوطنية في هذا المضمار وصياغتها، وتوفير آليات استثمارية للحكومات وغيرها من الشركاء الإنمائيين وجملة متنوعة من كيانات القطاع الخاص، مع وجود المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة والصيادين الحرفيين وغيرهم من السكان الريفيين في صُلب هذه الآليات.

29- يُعَدّ الصندوق لاعباً كبيراً في المشهد الإنمائي الدولي ووسيطاً موثوقاً للشراكات بين الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة (مثل المجتمعات الريفية، ومنظمات المنتجين، القطاع الخاص، والجهات المانحة والمنظمات الدولية الأخرى). ويُعَدّ عدد وتنوُّع البلدان التي يعمل بها الصندوق أصولاً رئيسية تمكّنه من استقاء خبرة متنوعة، وتقاسم الدروس المستفادة، وجلب النجاحات من بلد أو إقليم إلى آخر، بما في ذلك من خلال النُهُج الابتكارية للتعاون بين الجنوب والتعاون الثلاثي. وهو يلعب دوراً هاماً في صياغة المداولات السياساتية العالمية التي تؤثّر على الزراعة والتنمية الريفية.

30- أجرى الصندوق إصلاحات واسعة بعيدة الأثر، ويستمر في البناء عليها لتعزيز أثر البرامج التي يدعمها[14]. ويضم نموذجه التشغيلي ضمانا قويا للجودة خلال تصميم البرامج، وإشرافا استباقيا، ودعما للتنفيذ، وتقييما مستقلا للسياسات والاستراتيجيات والعمليات لأغراض تحسين المساءلة والتعلم[15]. ونتيجة لذلك تُظهر البرامج التي يدعمها الصندوق تحسُّناً مستقراً لجهة كل من عدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم والفرق الذي تحدثه في حياتهم.

[14] في هذا السياق هنالك جملة واسعة من الاستراتيجيات والسياسات التي تم تعميمها أو التي هي قيد التعميم في عمليات الصندوق، بما في ذلك، الاستهداف، وتعميم التمايز بين الجنسين، وتمكين المرأة، والشعوب الأصلية، وإدارة الأراضي والبيئة والموارد الطبيعية، وتغيُّر المناخ، والتمويل الريفي، والتغذية، والتعاون مع القطاع الخاص، والبلدان المتوسطة الدخل، وإرساء الشراكات، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، واللامركزية، والابتكار، وإدارة المعرفة، والمِنح، والإشراف المباشر، وتوسيع النطاق.

[15] والذي يضطلع بمسؤوليته مكتب التقييم المستقل في الصندوق.

31- وأمّا قوة الصندوق الرئيسية فتتمثّل في بناء قدرات السكان الريفيين، وإنتاجيتهم، ومشاركتهم في الأسواق باستخدام نَهج يشجِّع الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة على تيسير التمكين الاجتماعي والاقتصادي للسكان الريفيين الفقراء، وعلى وجه الخصوص للمجموعات الريفية المهمّشة مثل النساء والشعوب الأصلية. وتُعتَبر تنمية سلاسل القِيَم الزراعية المناصرة للفقراء التي توفِّر وصولاً أفضل للأسواق للمنتجين على نطاق صغير، وللمشروعات الصغرى والصغيرة غير الزراعية ذات الصلة، خصائص هامة في عمليات الصندوق. كذلك يُعتَبر الصندوق أيضاً شريكاً معترفاً به في ميدان تمكين النساء الريفيات، يُعتَبر "رائداً عالمياً" بين وكالات الأمم المتحدة في عمله على ضمان حقوق الشعوب الأصلية. كما أنه مروِّج معتَرف به لصمود المجتمعات الريفية الفقيرة في وجه تغيُّر المناخ[16]، وأحد أكبر المقرضين الداعمين للتمويل الريفي الشمولي.

32- كذلك فإن تركيزه غير المشكوك فيه على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية، وخبرته وتجاربه المتخصصة، وقوته والخصائص التي يتمتع بها نهجه، تمنح الصندوق ميزة نسبية، وتضعه في موقع استراتيجي للعب دور أقوى على المستوى الوطني والعالمي في الترويج للتحوُّل الريفي المستدام والشمولي والمساهمة في أهداف التنمية المستدامة. ومع المضي قُدماً، سيستمر الصندوق في التطوير والابتكار في مجالاته التي يتمتع فيها بالميزة النسبية والتركيز المواضيعي، كما هو محدّد في هذا الإطار الاستراتيجي، وفي سياساته واستراتيجياته التشغيلية، مع أخذ خطوات أكبر لضمان توسيع نطاق نجاحات برامجه لتحقّق أكبر قدر ممكن من الأثر، حيثما كان ذلك ممكناً.

33- ويعترف الصندوق بالميزة النسبية للآخرين، وبأنه، وبغرض تحقيق أهدافه وجلب فوائد أوسع للسكان الريفيين الفقراء، يتوجّب عليه التعاون مع الشركاء الذين يمتلكون مجالات تكمّل خبراته وتتجاوز ميزته النسبية، وعلى سبيل المثال ما يتعلّق بالسياسة الاقتصادية الكلية والبُنى التحتية الريفية على نطاق واسع والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية والإغاثة في حالات الطوارئ. ومع ذلك، وفي بعض الحالات، قد يموِّل الصندوق إيصال خدمات اجتماعية حيث تكون محدودة النطاق وحاسمة لتحقيق أهداف المشروعات الأكبر. ومع أن الصندوق لن يوفّر أية إغاثة في حالات الطوارئ، فإنه سيهدف إلى تمكين السكان الريفيين المتأثرين من استعادة أصولهم الاجتماعية والاقتصادية بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للإنعاش المبكّر من الكوارث[17].

ثالثاً– الرؤية الاستراتيجية لتحوُّل ريفي مُستدام وشمولي

34- ضمن الرؤية الواسعة لجدول أعمال 2030، تتمثل الرؤية الاستراتيجية للصندوق للتحوُّل الريفي المستدام والشمولي في رؤية تتسم باستئصال الفقر المدقع، وبعيش كل أسرة ريفية بكرامة، وتمكين السكان الريفيين الفقراء ومجتمعاتهم من بناء سُبل عيش مستدامة ومزدهرة، تحقّق فيها الأُسر الريفية الأمن الغذائي والتغذوي، ويتمكّن فيها السكان الريفيون الشباب من الأمل بتحقيق تطلُّعاتهم بحياة أفضل ضمن مجتمعاتهم الخاصة.

[16] يُعتَبر برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة التابع للصندوق أكبر برنامج عالمي للتأقلم مع تغيُّر المناخ لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي عام 2013 مُنح هذا البرنامج وضع "منارة زخم" التغيير للابتكار الخاص بتمويل المناخ في مؤتمر وارسو للأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغيُّر المناخ.

[17] المبادئ التوجيهية للصندوق للإنعاش المبكر من الكوارث: www.ifad.org/gbdocs/eb/102/e/EB-2011-102-R-29.pdf.

رؤية تزدهر فيها الاقتصادات الريفية ويخف الضغط على الموارد الطبيعية، وترتبط الاقتصاديات الريفية بالمُدن تدعمها وتتلقى الدعم منها من خلال عملية التحضُّر المستدام.

35- وبالنسبة للصندوق، فإن هدف "التحوُّل الريفي المستدام والشمولي" هو توليد سُبُل عيش محسّنة أكثر صموداً لجميع السكان الريفيين الفقراء، بمن فيهم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والعمال الزراعيين فقراء الأراضي والمعدَمين، والنساء والشباب، والمجموعات الإثنية المهمّشة، وضحايا الكوارث والنزاعات، في الوقت الذي لا يتم فيه تقويض قاعدة الموارد الطبيعية. وكعملية، فإنه متأصل ويسهم في العمليات الوطنية للنمو الاقتصادي والتحوُّل الهيكلي الذي تقوده.

36- علاوة على ذلك، وبالنسبة للصندوق، فإن التحوُّل الريفي المستدام الشمولي لا بد وأن يقوده جدول أعمال التنمية الريفية وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يوصِل النتائج التالية:

- زيادة رأس المال المالي والبشري والاجتماعي للسكان الريفيين الفقراء؛
- تعزيز مؤسسات السكان الريفيين الفقراء ولأجلهم؛
- تعزيز الإنتاجية والربحية والصمود وتنوُّع الأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين الفقراء؛
- مشاركة أكبر وأكثر فائدة للسكان الريفيين الفقراء في الاقتصادات الريفية الوطنية أو العالمية؛
- توفُّر الأغذية المغذية الكافية التي يمكن تحمُّل تكاليفها وغيرها من المنتجات الزراعية لأعداد السكان المتنامية؛
- تعزيز السلع والخدمات البيئية.

37- وبتوجيه من هذه الرؤية التحويلية الواسعة، ستبقى برامج التنمية الريفية وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في قلب عمل الصندوق: الاستثمار في السكان الريفيين، سواءً كانوا من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المنخرطين في الإنتاج الحيواني أو المحصولي، أو الصيادين الحرفيين، أو مشغّلي الأعمال الصغيرة أو أصحاب المبادرات الصغرى الذين يعملون في وحول سلاسل القِيَم الزراعية. وسيستمر الصندوق في التركيز على ضمان أن تغدو المجتمعات الريفية والأفراد الريفيين الفقراء، وبخاصة النساء والشعوب الأصلية والشباب، جزءاً من التحوُّل الريفي الذي يكون شمولياً ويقود التنمية المستدامة الشاملة. وسوف يساعد أيضاً المؤسسات المحلية والوطنية على تعزيز قدراتها لإيصال خدمات تتمتّع بالجودة وبتطوير البيئات السياساتية التي تعزّز التحوُّل الريفي المستدام والشمولي.

رابعاً- الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025

ألف- مسار للأثر بأسلوب معيَّن

38- يعرض الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025، الموجز في الشكل 1 أدناه، مسار الأثر الذي يسعى الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تحقيق هدفه الشامل ورؤيته الاستراتيجية، وبصورة أوسع أهداف التنمية المستدامة.

الشكل الأول: استعراض الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025

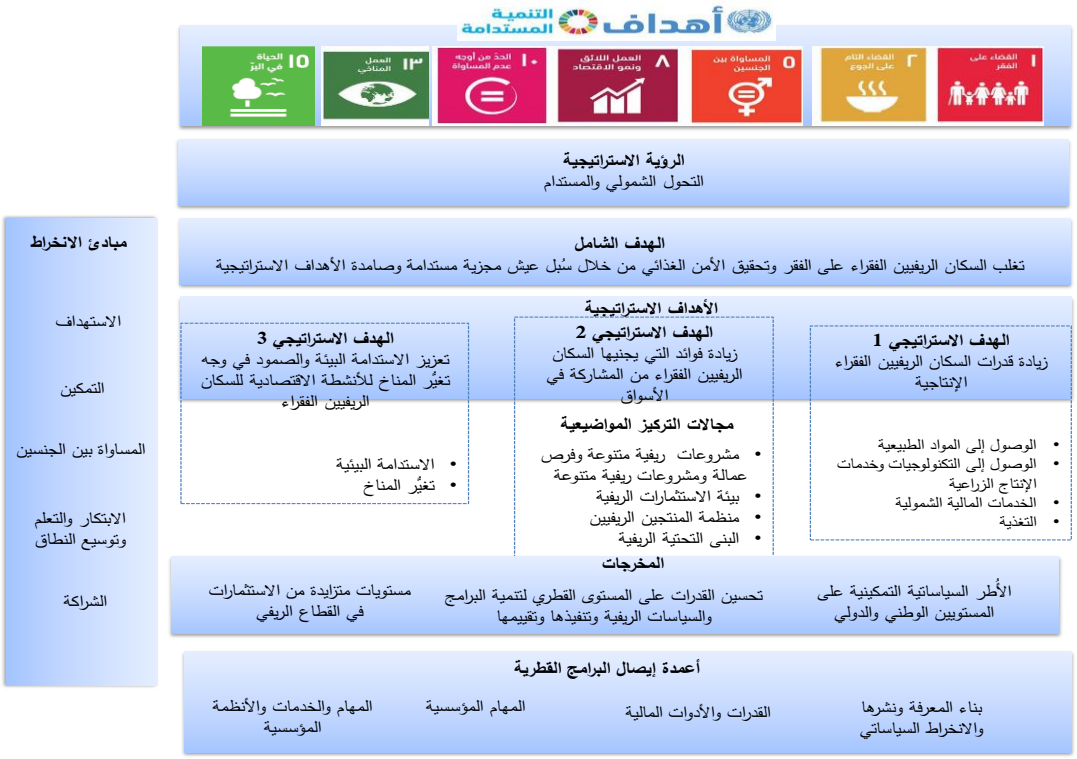

سيسهم الصندوق بطريقة هامة في العديد من عناصر جدول أعمال 2030، وبخاصة في هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني، علاوة على الأهداف 5، 8، 10، 13، 15.

39- **الهدف الشامل.** على مدى فترة الإطار الاستراتيجي، سيهدف عمل الصندوق إلى تحفيز التقدُّم المحرز على المستوى القطري والعالمي نحو الهدف الشامل التالي، وهو تغلُّب السكان الريفيين على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي من خلال سُبل عيش تتسم بالربحية والاستدامة والصمود.

40- **مبادئ الانخراط.** يعتمد تحقيق الهدف الشامل هذا على التزام عمل الصندوق بصورة مستمرة بمبادئ الانخراط الخمسة، وهي تكمن في جوهر هوية الصندوق وقيمه لا بل حمضه النووي، وتشمل إيصال جميع نتائجه الإنمائية. وستسعى البرامج التي يدعمها الصندوق وبصورة متسقة إلى استهداف وإفادة أكبر عدد ممكن من السكان الريفيين الفقراء، وتمكينهم اجتماعياً واقتصادياً، والترويج للمساواة بين الجنسين. وسيولي الصندوق القيمة الكبرى للابتكار والتعلُّم وتوسيع نطاق النجاحات، وفي هذه العملية استقطاب الشراكات الفعّالة والكفؤة حيث يتم استغلال الميزات النسبية للصندوق بحيث يؤدّي إجمالي الكل إلى خلق أثر أكبر من مجرد أثر الأجزاء المتفرقة.

41- **الأهداف الاستراتيجية.** بناءً على مهمته وميزته النسبية وخبرته وأدواته، سوف يعظِّم الصندوق من مساهمته في الهدف الشامل للإطار الاستراتيجي من خلال تركيز طاقاته وموارده على الأهداف الاستراتيجية التالية: زيادة القدرات المنتجة للسكان الريفيين الفقراء بأسلوب يتسم بالاستدامة والصمود، وزيادة وتحسين انخراطهم في الأسواق مع تمكينهم من إدارة المخاطر ذات الصلة بصورة أفضل، وتعزيز الاستدامة البيئية والصمود في وجه تغيُّر المناخ لأنشطتهم الاقتصادية. وتترابط هذه الأهداف الاستراتيجية بصورة وثيقة ويعزّز بعضها بعضاً، وبالتالي فإن البرامج التي يموّلها الصندوق سوف تسعى إلى تحقيقها بأسلوب متكامل بالالتزام

بمبادئ الانخراط، كما هو ملائم، استناداً إلى الاحتياجات والأولويات الخاصة بالبلدان والمجموعات المستهدفة. وبهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية هذه، سيولي الصندوق اهتماماً مخصوصاً لعددٍ من مجالات التركيز المواضيعي ذات الصلة.

42- **المخرجات.** بالتذكير بحقيقة أن المشروعات التي يدعمها الصندوق تملكها وتديرها وتنفِّذها الحكومات ومؤسساتها مع شركاء آخرين، فإن النجاح في تحقيق الأثر على المجتمعات والمناطق الريفية المتأصل في الأهداف الاستراتيجية سوف يتقرّر من خلال جودة السياسات الوطنية والدولية، والقدرات القطرية على إدارة برامج الزراعة والتنمية الريفية، ومستوى الاستثمارات التي تتدفّق إلى القطاع الريفي.

43- **أعمدة إيصال نتائج الصندوق.** يتمثّل أساس تحقيق المخرجات، وبدوره تحقيق الأهداف الاستراتيجية والهدف الشامل، في الأعمدة الأربعة لإيصال نتائج الصندوق. ويمثِّل إيصال البرامج القطرية، من خلال برامج الفُرص الاستراتيجية القطرية وعمليات الصندوق المالية وغير المالية الوسيلة المباشرة التي يمكن من خلالها تحقيق هذه المخرجات. إلاّ أنه وبهدف ضمان أن يكون الأثر الإنمائي للصندوق أكبر وأفضل وأذكى لا بد أيضاً من تعبئة موارد إضافية، منتجات مالية يمكن لها أن تلبّي الاحتياجات الناشئة للزبائن، وقاعدة معارف وأدلّة من أرفع طراز، وانخراط تفاعلي في العمليات السياساتية الدولية، ومنتدى مؤسسي فعّال وكفؤ.

باء – مبادئ الانخراط

44- **الاستهداف.** يتجسَّد جدول أعمال 2030 بالالتزام بعدم ترك أي شخص يتخلّف عن الركب. وبهذه الروح وبما يتماشى مع سياسته للاستهداف[18]، سيستخدِم الصندوق جملة متنوعة من الأدوات لضمان استفادة أكبر عددٍ ممكن من السكان الريفيين الفقراء من الفرص الاقتصادية الناشئة. وبالنسبة لأولئك الذين لا يمكنهم القيام بذلك على الفور، وبصورة ملحوظة السكان من المجموعات المهمّشة، وعلى وجه الخصوص النساء والشعوب الأصلية والشباب، سيقوم الصندوق بدعمهم بصورة استباقية لتطوير مهاراتهم وأصولهم بحيث يتمكّنون من القيام بذلك في المستقبل القريب[19]. وسيسعى الصندوق لتحديد مجموعته المستهدَفة بأسلوب تشاركي بالعمل مع شركائه "لتحديد المجموعة المستهدَفة من خلال تحليل للفقر وسُبُل العيش حساس للتمايز بين

كان الصندوق ولوقت طويل قائداً مدافعاً عن قضية **الشعوب الأصلية**، وقد استجاب لاحتياجاتهم وأولوياتهم من خلال برامجه الاستثمارية ومن خلال مرفق مكرَّس لهم (مرفق مساعدة الشعوب الأصلية)، ومنصة للشعوب الأصلية في الصندوق، وعملية حوار تعقب اجتماعاتها السنوية مرة كل سنتين في الصندوق. واستناداً إلى سياسته في الانخراط مع الشعوب الأصلية، يدعم الصندوق تنمية الشعوب الأصلية ذاتية القيادة مع احترام وتعزيز سُبُل عيش هذه الشعوب التقليدية ووظائفها ومعارفها. وسيتم تحسين تدخلات الصندوق واستهدافها، بما في ذلك من خلال المزيد من التحاليل الأكثر عمقاً للهشاشة والتحاليل الثقافية الاجتماعية للمجموعات المستهدَفة المتنوعة، وأيضاً من خلال إدراج مؤشرات مخصوصة برفاهيتها لاقتناص الآثار والنتائج.

وسيكون الاستثمار في **الشباب الريفيين** واستغلال إمكانياتهم أمراً أساسياً لاستدامة النمو الاقتصادي الريفي الديناميي في المستقبل، مما يجعل من الشباب مجموعة تتمتع بالأولوية بالنسبة للصندوق. وتعتَبر زيادة الاهتمام بالشباب الريفيين، وبخاصة في البلدان حيث تشير الإسقاطات إلى نمو قوي في تعداد السكان الريفيين هامة أيضاً للتخفيف من الضغوطات على الأراضي والموارد الطبيعية وأسواق العمل ولإيقاف الأنماط التي لا يمكن إدارتها من الهجرة من الريف إلى الحضر. وبالترويج للتنمية الحسّاسة للشباب سيسعى الصندوق لإدماج أكثر اتساقاً لاحتياجات وتطلُّعات الشباب في عملياته، كما أنه سيولي اهتماماً أوثق لتحديد وخلق خيارات المشروعات والعمالة الريفية الملائمة لهم سواءً في القطاع الزراعي أو القطاع غير الزراعي في آن معاً.

[18] الوصول إلى فقراء الريف: سياسة الاستهداف في الصندوق. انظر: http://www.ifad.org/gbdocs/eb/88/e/EB-2006-88-R-2-REV-1.pdf.

[19] سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية. انظر http://www.ifad.org/gbdocs/eb/97/e/EB-2009-97-R-3-REV-1.PDF.

الجنسين باستخدام البيانات المتاحة وبردم الفجوات في المعلومات إذا دعت الحاجة، مع القيام على الدوام بإدراج وجهات نظر السكان الريفيين الفقراء رجالا ونساءً ومنظماتهم."

45- **التمكين**. أدرك الصندوق منذ وقت طويل الأهمية الحاسمة للتمكين الاجتماعي والاقتصادي للسكان الريفيين الذين يعيشون في فقر، سواءً كأفراد أو كجماعات، وروّج للسياسات والاستثمارات التي تعزِّز من قدراتهم وسُبل عيشهم[20]. ومن العناصر الرئيسية في نُهجه بناء قدرات المؤسسات والمنظمات على المستوى القاعدي[21]، أو تعزيز إنشائها حيث لا يكون لها وجود، كوسيلة لتمكين المجموعة المستهدَفة منه من الحصول على وصول آمن للموارد الطبيعية والخدمات المُنتجة، وبناء مهاراتها ومعارفها للاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة، والترويج لحوكمة وسياسات ومؤسسات أفضل لأغراض التنمية الريفية والزراعية.

46- وباستخدام أدوات محسّنة للتحليل المؤسسي والتنظيمي وتعزيز القدرات، سوف يكثِّف الصندوق من مساعدته للمؤسسات الريفية ومنظمات المنتجين الريفيين. وسوف يساندها لتغدو أكثر شمولية وفعالية في تعزيز قدرات السكان الريفيين بصورة مستدامة، والوصول إلى الأصول والتكنولوجيات والخدمات والأسواق التي تُعَدّ الأكثر أهمية لتحقيق مشروعات مربحة في المزرعة وخارجها، ولإدماج فعّال في الأسواق، والمشاركة فيها. كذلك فإن الصندوق سوف يزيد من دعمه لمنظمات المنتجين الريفيين في تمثيل مصالح أعضائها ودوائرها الانتخابية، وفي المساهمة في البيانات والعمليات السياساتية والتسييرية ذات الصلة[22].

47- **المساواة بين الجنسين**. بتوجيه من سياسته الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،[23] يعزِّز الصندوق من موقعه كوكالة رائدة في الإجراءات الابتكارية للترويج لتمكين النساء الريفيات. وسوف يروِّج الصندوق للتمكين الاقتصادي الذي يمكِّن الريفيين نساءً ورجالاً من أن يحظوا بفرص متساوية للمشاركة في والاستفادة من الأنشطة التي يموِّلها. وسيرصد ذلك الجهود الرامية إلى الحدّ من عبء العمل على النساء الريفيات وزيادة إسماع صوتهن في عملية صُنع القرارات على جميع المستويات. وسينظر الصندوق في التحرُّك بما يتجاوز تعميم وتوسيع النطاق بهدف تحقيق أثرٍ تحويلي حقيقي على التمايز بين الجنسين. ومن خلال الاستثمارات والانخراط السياساتي، سوف يتطرّق الصندوق للأسباب الجذرية التي تؤدّي إلى انعدام المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الأعراف والمواقف والسلوكيات والنُظم الاجتماعية، لضمان وصول متساوٍ للنساء إلى الأصول الإنتاجية والخدمات وإلى فرص العمالة والسوق.

48- **الابتكار، التعلُّم وتوسيع النطاق**. إن السير بالأعمال على النحو الحالي ليس بالخيار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكغيره من العديد من الشركاء الإنمائيين الآخرين، فإن الصندوق مضطر لزيادة أثر كل دولار

---

[20] هنالك تعريفات متعددة للتمكين في الأدبيات. في هذا الإطار بالذات، فإن المفهوم من تعبير التمكين هو أنه متطلَّب حاسم لأي حلّ مستدام للفقر والجوع. وهو يتعلّق بقدرة السكان الريفيين على الوصول إلى الموارد الإنتاجية والسلع والخدمات التي يحتاجونها لزيادة أرباحهم، وفي الوقت نفسه للمشاركة بصورة ذات مغزى في صناعة القرارات التي تؤثِّر على سُبل عيشهم.

[21] بعضها رسمي والبعض الآخر غير رسمي، وهي تتضمّن رابطات مستخدمي المياه، والمنظمات المجتمعية لإدارة المراعي والغابات ومياه الصيد، ومدارس المزارعين الحقلية أو مجموعات العاملين في الإرشاد، والمصارف القروية والمؤسسات المالية التي يمتلكها أعضاؤها، ورابطات السلع، ومجموعات التسويق والأعمال.

[22] بصورة متزايدة يحظى عمل الصندوق مع المنظمات على المستوى المحلي بدعم من المنظمات الوطنية والإقليمية للسكان الريفيين الفقراء، وهنالك منتدى للمزارعين يعقد في الصندوق عند انعقاد مجلس محافظيه مرة كل سنتين ويمثِّل أحد عناصر هذا الانخراط.

[23] سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
.https://webapps.ifad.org/members/eb/105/docs/EB-2012-105-R-2-Rev-1.pdf

يستثمره. ولهذه الأسباب وخلال فترة هذا الإطار، سوف يسعى الصندوق بصورة شاملة لتنفيذ جدول يركِّز على الابتكار، والتعلُّم من هذا الابتكار، وتوسيع نطاق النجاحات لتحقيق أثر موسَّع ومستدام. وبصورة ملموسة، يسعى جدول الأعمال لدعم البلدان لتوسيع النماذج الإنمائية الريفية الناجحة المنفَّذة للفقراء، وتوسيع تغطيتها الجغرافية ووصولها لعددٍ أكبر من الأشخاص. وذلك متوقَّع من خلال جلب النُهُج الناجحة عبر تعزيز الشراكات مع الحكومات والوكالات الإنمائية والقطاع الخاص لدعم تعزيز السياسات والبرامج والممارسات الوطنية، وتوسيع الاستثمارات في القطاع الريفي.

49- ولتنفيذ هذه الحلقة المستمرة من الابتكار والتعلُّم وتوسيع النطاق للعمل بصورة فعّالة، لا بد للبرامج التي يدعمها الصندوق من أن تكون مهيكلة لتحقيق ما يلي:

- توفير الفرص للابتكار في جملة من الطرق التي تستجيب للتحدّيات المخصوصة التي يواجهها المستفيدون من البرامج؛
- بناء صِيغ جديدة للشراكات مع المجتمعات المحلية، ومنظمات السكان الريفيين، والقطاع الخاص وغيرهم من الشركاء الإنمائيين التي يمكن لها أن تجلب معها موارد مالية كبيرة، ونُهُج جديدة للتنمية الريفية وخبرات تقنية أقوى؛
- امتلاك نُظم فعّالة للرصد والتقييم وإدارة المعرفة منذ استهلال البرامج مما سيسمح باختبار النُهُج الابتكارية، وقياس النتائج والأثر، وتحليل محرّكات النجاح بهدف توليد الدروس والبراهين لصياغة السياسات والمؤسسات والممارسات لأغراض توسيع الأثر لجهة الحد من الفقر الريفي والجوع.

50- وخلال فترة هذا الإطار سيستمر الصندوق في إضفاء الطابع المؤسسي على نهجه المنتظم لتفعيل جدول الأعمال هذا من خلال تحسين عمليات الأعمال، والأدوات المالية، والحوافز بصورة متكررة.

51- **الشراكات**. يأتي جدول أعمال 2030 بالأهمية الحاسمة لإرساء الشراكات، سواءً العالمية أو ضمن الأقطار، إلى مركز الصدارة[24]. ويدرك الصندوق هذا جيداً نظراً لحجم جدول الأعمال والاستثمارات المطلوبة في تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتحوُّل الريفي. وسوف تكون الشراكات أمراً حاسماً للصندوق للترويج للاتساق بين موارده الخاصة وموارد غيره من التمويل والمعرفة والخبرة، ولخلق بيئات أكثر تمكيناً للسكان الفقراء في المناطق الريفية لبناء سُبلهم للتخلص من قبضة الفقر.

52- وسينخرط الصندوق مع جملة كبيرة من الشركاء: الدول الأعضاء، والمؤسسات الإنمائية، ومنظمات المزارعين، والقطاع الخاص، والصناديق، وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة الدوليين والوطنيين، وسيعزِّز من شراكاته الناجحة القائمة، ويطوِّر شراكات جديدة، وبخاصة مع شركاء يتمتعون بمجالات متمِّمة لخبرته وتتعدّى ميزته النسبية. وسوف يستمر في انخراطه القوي مع المجتمع الإنمائي الدولي لبناء الدعم حول القضايا العالمية ذات الصلة التي تؤثّر على المجتمعات الريفية، ولتيسير إرساء الشراكات متعددة أصحاب المصلحة بين الحكومات والقطاع الخاص والمنتجين الريفيين على نطاق صغير، بما في ذلك وبصورة متزايدة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

[24] من خلال هدف التنمية المستدامة رقم 17 "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكات العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

53- سيمثِّل التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها أولوية استراتيجية، وذلك بسبب قربها الجغرافي وأهدافها الشاملة المتشابهة مع تمايز مهماتها وأدواتها، مما يمثل فرصة فريدة من نوعها لتنشيط جهودها المشتركة لدعم تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة. وسوف تستقطب الشراكة بين هذه الوكالات الميزة النسبية للصندوق في توفير استثمار مالي طويل الأمد لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وللتحوُّل الريفي، والقوة الفريدة من نوعها لمنظمة الأغذية والزراعة في القضايا التقنية والقضايا السياساتية العالمية الخاصة بالأغذية والزراعة، والقدرات التي لا تضاهى لبرنامج الأغذية العالمي في توفير الدعم في الوقت الملائم للبلدان خلال الكوارث الإنسانية الحادة. وستشكِّل مسألة تعزيز الشراكات مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أولوية قصوى أيضاً، بما في ذلك من خلال توليد المعرفة وتقاسمها بصورة أكثر منهجية، واستقطاب التأييد المشتَرك للسياسات والاستثمارات الشمولية المناصرة للفقراء، وتوسيع التمويل المشترَك.

54- في نموذج عمل الصندوق تُعتَبر الشراكات والانخراط السياساتي مع الحكومات أساس صياغة البرامج التي يدعمها الصندوق والملكية القطرية لها. إلاّ أن نجاح هذه البرامج يعتمد إلى حدٍ كبير للغاية على التعاون مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، والمؤسسات البحثية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمجتمعات الريفية ومنظماتها. وفي هذا السياق، فإن من أولويات الصندوق الرئيسية الترويج لتعاون أوثق على المستوى القطري والمحلي بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والمؤسسات المالية، ومنظمات المنتجين وتعاونياتهم لتحفيز الاستثمارات وفرص العمل في المناطق الريفية مع تعزيز شمولية تنمية أصحاب الحيازات الصغيرة التي يقودها السوق. ولهذا الغرض، فسوف يعزّز الصندوق ويوسِّع من استخدامه للنُهُج المتعددة أصحاب المصلحة مثل الآلية التي صاغها حديثاً للشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص.

من خلال **آلية الشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص**، يسعى الصندوق لبناء شراكات تعود بالفائدة على جميع الأطراف بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنتجين الريفيين على نطاق صغير. وتستخدم هذه الآلية الاستثمارات في السلع العامة وإطار سياساتي داعم للحثّ على الاستثمارات الخاصة المسؤولة في سلاسل قِيَم الأغذية والزراعة وتوسيع نطاقها مما يفيد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال إعطائهم فرصة الوصول إلى أسواق آمنة وتكنولوجيات وخدمات للسكان الريفيين الآخرين من خلال خلق فرص عمل خارج المزرعة على طول سلاسل القيمة وعبر الاقتصاد الريفي الأكبر.

جيم- الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي 1: زيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء

55- يمثِّل الاستثمار في السكان الريفيين، وبخاصة أولئك الأكثر ضعفاً وهشاشة، لتعزيز وصولهم وسيطرتهم على الأصول والموارد ولمساعدتهم على الحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها وتحسين مهاراتهم كي يصبحوا أصحاب مبادرات زراعية وغير زراعية أكثر إنتاجية على نطاق صغير محور مهمة الصندوق. وسيستمر الصندوق في إعطاء الأولوية لبناء القدرات/والأصول للسكان الريفيين الفقراء من خلال البرامج التي يدعمها والانخراط السياساتي الذي يرصد هذه البرنامج لتمكينهم من تحقيق كامل إمكانياتهم.

مجالات التركيز المواضيعية

56- **الوصول إلى الموارد الطبيعية.** بالنسبة للسكان الريفيين الفقراء، فإن الافتقار إلى فرصة الوصول للموارد الطبيعية – الأرض الزراعية لأغراض إنتاج المحاصيل، المياه لأغراض الري وموارد الملكية المشاع (الغابات، والمراعي، ومصادر المياه، والموارد السمكية) من المعوِّقات الحاسمة التي يواجهونها. ولذلك فإن تحسين الوصول إلى الموارد الطبيعية، وأمنها، وإمكانية نقلها يزيد من قيمة أصول الأسرة، ويولّد مستويات أعلى من الاستثمار والإنتاجية الزراعية، وييسِّر من الوصول إلى الائتمان. علاوة على ذلك، فإنه وكلما كانت حقوق الاستخدام أو الحيازة أفضل تعريفاً وأكثر أمناً كلما كان من المحتمل إدارة هذه الموارد بصورة مستدامة.

57- استناداً إلى سياسته بشأن تحسين الوصول إلى الأراضي وأمن حيازتها[25]، ومن خلال الشراكات الاستراتيجية مثل تلك التي أرساها مع الائتلاف الدولي المعني بالأراضي، سيروِّج الصندوق لحيازة آمنة وحقوق عادلة في الأراضي والأقاليم والمياه وحوكمتها من خلال تصميم البرامج التي تتطرّق بصورة مباشرة لقضايا الوصول والحيازة وللترويج للسياسات على المستويين الوطني والدولي التي ترسي الوصول الآمن للموارد كأحد العقائد المحورية للتحوُّل الريفي[26]. ومن خلال التدريب والانخراط السياساتي، فإن الصندوق سيعزِّز من قدرة شركائه القطريين على تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات. علاوة على ذلك، سوف تساعد البرامج التي يدعمها الصندوق أيضاً السكان الريفيين على إدارة الموارد الطبيعية بصورة أكثر كفاءة واستدامة، وتعزيز صمودهم لمواجهة شُح الموارد وتدهورها وتغيُّر المناخ (كما سيتم مناقشته بصورة أكبر تحت الهدف الاستراتيجي 3).

58- **الوصول إلى التكنولوجيات الزراعية وخدمات الإنتاج.** سيتطلّب الإيفاء بالطلب المتنامي على الأغذية الصحية وغيرها من المنتجات الزراعية في العقود القادمة تكثيفاً مستداماً للإنتاج الزراعي لرفع مردودات (علاوة على القيمة التغذوية) المحاصيل والمنتجات الحيوانية أو السمكية. وفي العديد من الحالات، سينطوي ذلك على تبنٍ واسع للتكنولوجيات الزراعية المحسَّنة التي تزيد من عوائد العمالة وتمكِّن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من أن يصبحوا أكثر إنتاجية بدون التضحية بالاستخدام المُستدام والكفؤ للموارد الطبيعية (سيتم تعزيز العمل في هذا المجال من خلال الهدف الاستراتيجي 3).

59- وفي تصميم البرامج المستقبلية، سيزداد التركيز على الإدخال المستهدَف للمدخلات الحديثة، مترافقة بالممارسات الزراعية الجيدة لتحفيز تحسين كبير في إنتاجية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وسيرفد ذلك دعم قوي مستمر للاستثمار في البحوث الزراعية المناصرة للفقراء التي تجلب فوائد ملموسة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، يتم النهوض بها أساساً من خلال برنامج مِنح الصندوق، ومن خلال التعاون مع جملة واسعة من الشركاء الوطنيين والدوليين في مجال البحوث الزراعية.

---

[25] سياسة الصندوق بشأن تعزيز الوصول إلى الأراضي وأمن حيازتها:
.http://www.ifad.org/gbdocs/eb/94/e/EB-2008-94-R-2-Rev-1.pdf

[26] يُعتبَر الائتلاف الدولي المعني بالأراضي، الذي يستضيف الصندوق أمانته، تحالفاً دولياً لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية التي تعمل معاً للترويج لوصول آمن وعادل للأراضي والسيطرة عليها لصالح الفقراء نساءً ورجالاً من خلال استقطاب التأييد، والحوار، وتقاسم المعرفة، وبناء القدرات.

60- كما أن توسيع الأخذ بتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الحديثة سيشكّل أولوية أيضاً، إذ سيستقطب الصندوق التأييد لموجة ملكية الهواتف المحمولة لتيسير الوصول إلى معلومات سوق وخدمات ومنتجات مالية أفضل مثل الائتمان والادخار والتأمين ، علاوة على معلومات أحوال الطقس لضمان قدرة أفضل على التنبؤ بالهطولات المطرية، وجاهزية أكبر للأحداث المناخية المتطرفة. ومن خلال التعاون الأوثق مع الشركاء الإنمائيين، سيعزز الصندوق من قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من السكان الريفيين من خلال تنمية المهارات الإدارية والمهنية والتقنية وتوفير خدمات استشارية للأعمال.

61- **الخدمات المالية الشمولية.** يُعَدّ عدم كفاية الوصول إلى الخدمات المالية الملائمة عاملاً رئيسياً من العوامل التي تؤكد على الفقر الريفي، كما يؤدّي إلى استدامة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي للسكان الريفيين، ويحدّ إلى حدٍ كبير من قدرتهم على توسيع أصولهم والانخراط بصورة مستدامة في الأنشطة الإنتاجية. وسيستمر الصندوق في دعم التمويل الريفي مع هدف إجمالي يتلخّص في توسيع وتعميق توفير وصول السكان الريفيين إلى الخدمات المالية، وزيادة الانتشار، والتنافسية، وفعالية التكاليف، واستدامة المؤسسات المالية الريفية.

62- أما على المستوى الكلي، فسيركِّز الصندوق على تحسين البيئة السياساتية التي تتحكم بنظم التمويل الريفي من خلال دعم وتعزيز الأُطر القانونية الناظمة والإشرافية بحيث يتم تسيير التنمية الريفية والتمويل الريفي. وعلى المستوى المتوسط، سيعمل الصندوق أيضاً لتطوير بنى تحتية داعمة كافية للقطاع المالي الريفي من خلال بناء كلٍ من القدرات البشرية والمؤسسية، كما هو الحال مثلاً من خلال مكاتب معلومات الذمم المالية، ومكاتب تسجيل الضمانات، ومنصّات الدفع المتنقلة، ومعاهد التدريب وإصدار الشهادات لموفّري الخدمات المالية الريفية، ونُظم مدفوعات التحويلات، والشبكات البريدية. أما على المستوى الجزئي، فسيوسِّع الصندوق من انتشار وتطوير المنتجات والخدمات الجديدة التي توفِّرها المصارف، والمؤسسات المالية الصغرى، وشركات الضمان، والعاملين في تحويل الأموال. وشركات الهواتف المحمولة، وشركات التأجير والأسهم. وسيتوجّه العمل في هذا المجال بسياسة التمويل الريفي في الصندوق[27]، كما سيلقى الدعم من قِبَل آليات مختلفة مثل مرفق تمويل التحويلات في الصندوق، الذي يهدف إلى استقطاب تدفقات التحويلات كأساس للشمولية المالية والاستثمارات الريفية المُنتِجة.

63- سيستمر الصندوق في دعم الأدوات المالية الابتكارية، مثل التأمين المستند إلى مؤشر الطقس، لزيادة القدرة على التأقلُم مع المخاطر على المستوى الأُسري. كذلك سيستمر الصندوق أيضاً في العمل من خلال المنصّة متعددة الجهات المانحة لمبادرة إدارة المخاطر الزراعية التي يستضيفها الصندوق للترويج للقدرة على إدارة المخاطر لصالح القطاع الزراعي في البلدان النامية.

64- **التغذية.** كذلك ينطوي تعزيز الإمكانيات الإنتاجية للسكان الريفيين على تحسين قدراتهم المادية والفكرية. وتلعب التغذية دوراً هاماً في هذا المضمار لأنها تؤدّي من خلال تحسين الصحة إلى مكاسب أفضل في حياة وصمود الأُسر الريفية. ولا يكفي نمو الإنتاجية الزراعية وحده لتوليد نواتج تغذوية محسّنة. وبتوجيه من خطة عمله لتعميم الزراعة الحسّاسة لقضايا التغذية، تروّج برامج الصندوق القطرية ومشروعاته بصورة

[27] سياسة التمويل الريفي في الصندوق:
.http://www.ifad.org/gbdocs/eb/96/e/EB-2009-96-R-2-Rev-1.pdf

ممنهجة لتوافر الأغذية المغذّية وسهولة الوصول إليها والقدرة على تحمُّل أسعارها واستهلاك جملة متنوعة منها بما في ذلك (الأغذية المرخّصة بيولوجيا والتي تحتوي على قيمة تغذوية أكبر). ولضمان الارتباط بين زيادة الدخل والإنتاج والتغذية الأفضل، ستعمل برامج الصندوق أيضاً على رفع المعرفة التغذوية والتثقيف التغذوي والسعي لتحسين الممارسات والسلوكيات التي تؤدّي إلى حميات غذائية صحية على مدار العام لجميع أفراد الأسرة، بما في ذلك أولئك الذين يتعاملون مع خيارات الأغذية، وجودتها، وتخزينها، وحفظها، وإعدادها.

65- يعترف الصندوق أيضاً بالطبيعة المتعددة القطاعات لقضايا سوء التغذية. ونتيجة لذلك، سيعمل نهجه على تعظيم المساهمات المتكاملة التي يمكن للزراعة والأغذية أن تُدخلها لتحسين التغذية، بما في ذلك من خلال إشراك شركاء يتمتعون بالخبرة من قطاعات أخرى، وعلى وجه الخصوص الصحة والتعليم والمياه والتصحاح. وسيكون التركيز على النساء هاماً نظراً لدورهن الرئيسي في إنتاج الأغذية وتسويقها ولاعتنائهن بالأسرة، مما يشكِّل عوامل رئيسية في المخرجات التغذوية.

الهدف الاستراتيجي 2: زيادة الفوائد التي يجنيها السكان الريفيون الفقراء من المشاركة في الأسواق

66- يُعَد تحسين انخراط السكان الريفيين الفقراء في الأسواق لأغراض السلع والخدمات والعمالة المأجورة، سواءً كانت في الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية، التي توفِّر لهم دخلاً مُعَزَّزاً ثابتاً يمكن التنبؤ به، من الأمور الضرورية للحد من الفقر الريفي. وبالتالي، فإن بناء أو توسيع سلاسل القِيَم الزراعية والحدّ من المخاطر وتكاليف المعاملات على طول هذه السلاسل، وتحسين شروط مشاركة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة فيها، وخلق فرص العمالة على طول سلسلة القيمة كلها من الخصائص الهامة في نهج الصندوق[28]. ويُعتَبر إدخال التحسينات على الطرق التي تربط المزارع بالأسواق، وإيجاد مرافق تخزين أفضل، ومواقع لأسواق الجملة من الأمور التي ستشجِّع المزارعين على الاستثمار في تكنولوجيات الإنتاج الأفضل، وللشركات الخاصة لاستجلاب منتجات أكثر من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن الأمور الحاسمة التأثير على السياسات العامة وتعزيز المؤسسات والمنظمات في المشهد الريفي مما يحسِّن من شروط انخراط السكان الفقراء مع الأسواق.

مجالات التركيز المواضيعي

67- **مشروعات ريفية متنوعة وفرص للعمالة.** أدرك الصندوق منذ زمن طويل أهمية دعم التنمية المتكاملة للأنشطة الزراعية وغير الزراعية. وقد أثبت هذا بصورة أكثر منهجية في السنوات الأخيرة من خلال النقلة الواضحة ضمن عملياته نحو تنمية سلاسل القيمة المحلية والتعليم المهني والرعاية الحرفية. وبتوجيه من استراتيجيته مع القطاع الخاص[29]، وسياسة المشروعات الريفية[30]، يعمل الصندوق على تعزيز شراكات تعود بالفائدة على جميع الأطراف بين القطاع العام والقطاع الخاص وصغار المنتجين الريفيين. ويسعى الصندوق لاستقطاب الاستثمارات من القطاع العام والخاص لخلق أسواق جديدة لمنتجات المزارعين أصحاب الحيازات

[28] يرد تحليل للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تحتاج للنظر فيها والتخفيف من آثارها *في إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة بصورة مستدامة في سلاسل القيم الزراعية: مذكرة لتوسيع النطاق، الصندوق 2015*, http://www.ifad.org/knotes/valuechain/vc_sun.pdf.

[29] استراتيجية القطاع الخاص: تعميق انخراط الصندوق مع القطاع الخاص:
https://webapps.ifad.org/members/eb/104/docs/EB-2011-104-R-4-Rev-1.pdf.

[30] سياسة المشروعات الريفية في الصندوق: www.ifad.org/gbdocs/eb/78/e/EB-2003-78-R-14.pdf .

الصغيرة وغيرهم من السكان الريفيين المتعلقة بالخدمات مثل توفير المدخلات، والتجهيز، والتسويق، والنقل، وإمدادات المعدات، وصيانتها. وبطبيعة الحال، فإن دعم التمويل الريفي الشمولي والوصول إلى التكنولوجيات الزراعية وخدمات الإنتاج الواردة تحت الهدف الاستراتيجي الأول ستكون من الأمور الحاسمة أيضاً لتنويع المشروعات الريفية وفرص العمالة.

68- وبالمضي قُدُماً، سيستمر الصندوق في البناء على خبراته وعلى خبرات الآخرين الذين يتمتعون بميزة نسبية في المشروعات الصغيرة والصُغرى والمتوسطة الحجم وتنمية سلاسل القيمة بهدف توسيع نطاق الترتيبات التعاقدية الناجحة ونماذج عمل سلاسل القيمة ونُهُج متعددة أصحاب المصلحة مثل آلية الشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص. وكذلك سيتحرّى أيضاً أدوات مالية وغير مالية بديلة لدعم نمو المشروعات الريفية المتوسطة والصغيرة والصغرى، بما في ذلك أموال الاستثمارات التي تدعمها التحويلات واستثمارات العاملين في الشتات. وسيدعم الصندوق الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة ومؤسساتها المالية لتطوير أدوات لتمويل سلاسل القيمة الأكثر تقدّماً مثل نظام إيصالات المستودعات، والتأجير، والتمويل بالأسهم، ونظام صناديق الضمان. وسوف يدعم انخراط السكان الريفيين في أسواق الخدمات البيئية التي توفِّر لهم فُرصاً واعدة لتحسين سُبُل العيش. وفي جميع الأوقات، سيعمل الصندوق على الترويج لممارسات الأعمال المسؤولة بما يتماشى مع مبادئ الاستثمار المسؤول في نُظم الزراعة والأغذية الذي صادَقت عليه لجنة الأمن الغذائي العالمي، علاوة على المبادئ التي يحاول الميثاق العالمي للأمم المتحدة استقطاب التأييد لها.

69- **بيئة الاستثمارات الريفية.** ستشكِّل صياغة البيئات التي يمكن للمشروعات المتوسطة الحجم والصغيرة والصُغرى الريفية أن تعيش فيها، والتي يمكن لأعداد أكبر من المنتجين على نطاق صغير والسكان الريفيين الانخراط بصورة مستدامة ومربحة فيها (من خلال سلاسل القيمة، وخلق الوظائف، وتوفير الخدمات) تركيزاً هاماً لجهود الانخراط السياساتي للصندوق على المستويين القطري والعالمي. وفي هذا السياق، ستضمن البرامج القطرية للصندوق وبصورة متزايدة انخراطاً سياساتياً لتحسين بيئات الاستثمار الزراعي كجزء من أهدافها المخصوصة، ولتيسير منصّات متعددة الجهات المانحة تستطيع فيها جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك من القطاع الخاص، أن تناقِش وتتفق على القضايا الرئيسية التي ينطوي عليها تحسين بيئة الاستثمار لصالح المنتجين الريفيين على نطاق صغير وغيرهم من أصحاب المبادرات الفردية الريفية. وبالعمل مع جملة متنوعة من الشركاء، سيدعم الصندوق الحكومات لتطوير أُطر سياساتية وقانونية وناظمة ومؤسسات ذات صلة تعزِّز من الأسواق المحلية الدينامية الشفافة والتنافسية التي توفِّر الأسعار المجزية والمستقرة والتي يمكن التنبؤ بها للمجموعة المستهدفة في الصندوق والترويج لإدخال تحسينات عريضة القاعدة في ظروف أخرى (كما تتم مناقشته تحت الهدفين الاستراتيجيين 1 و3) والتي ستمكِّن نجاحها في الأسواق على المدى الطويل.

70- **منظمات المنتجين الزراعيين.** نظراً لمحدودية نطاق مشروعات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتكاليف المعاملات المتعلقة بالانخراط في الأسواق عالية القيمة، فإن جمع هؤلاء المزارعين في منظمات تجميع أو مراكمة منتجاتهم غالباً ما تيسِّر وصولهم إلى الأسواق. وبالفعل فإنه أمر حاسم لجدوى إدماجهم في سلاسل القيمة على المدى الطويل. سيساعد الصندوق منظمات المزارعين على تحقيق وفورات الحجم الكبير في شراء المدخلات والتقنيات والخدمات، والحدّ من تكاليف جمع المنتوج وتكاليف المعاملات، وتعزيز

القيمة المضافة من خلال التصنيع، ومن خلال المناولة/التخزين الأفضل، والتغلُّب على العلاقات غير المتوازية في سلاسل القيمة. وسيستمر الصندوق في الترويج بصورة نشطة لقدرة منظمات المزارعين على الانخراط في العمليات البرمجية والسياساتية والمؤسسية على المستوى الوطني والمحلي والدولي التي تؤثّر على الزراعة والاقتصادات الريفية.

71- **البنى التحتية الريفية.** في المناطق الريفية في العديد من البلدان، تبقى البنى التحتية غير ملائمة أو كافية إلى حدٍ مُفزِع. وينجم عن ذلك قلة الاستثمارات في الإنتاج الزراعي وسلاسل العرض الزراعية وغيرها من الخدمات الإنتاجية، كما أنه يقوّض قدرة السكان الريفيين على تحقيق إمكانيات الإنتاجية الكاملة والوصول إلى الأسواق والمشاركة فيها بصورة فعّالة. وفي حين أن ردم هذه الفجوات في المناطق الريفية غالباً ما يكون مسألة طويلة الأمد ومكلفة، إلاّ أن لهذه الاستثمارات إمكانيات هائلة لتعزيز الإنتاج، والحدّ من تكاليف النقل وتكاليف المعاملات، وتحسين تنافسية المنتجين الريفيين الفقراء، وخلق الاتساق بين المناطق الريفية والحضرية، وتوفير سُبل عيش تتسم بقدر أكبر من الصمود، والتنوُّع، والربحية للسكان الريفيين ومجتمعاتهم وتحفيز النمو في الاقتصادات الريفية.

72- وبهذا الصدد، فإن تركيز الصندوق بالتعاون، مع شركائه من القطاعين العام والخاص، سوف ينصَبّ على تحسين البنى الأساسية الرئيسية التي تربط نُظم الإنتاج الريفية وإدارتها بصورة فعّالة: بناء أو إعادة إعمار نُظم الري وإدارة المياه، الطرق الثانوية، توليد الطاقة المحلية، رفع سوية مرافق التخزين والمستودعات (وهو أمر حاسم للحدّ من فاقد ما بعد الحصاد، والتخفيف من حدوث وأثر التقلُّب في أسعار الأغذية المحلية، والتقليل من الضغط الرامي إلى إنتاج المزيد من الأغذية). وبالنسبة لتنمية البنى التحتية الريفية على نطاق كبير، سوف يعقد الصندوق شراكات مع القطاع العام وغيره من الجهات المانحة التي ستوفِّر الحجم الأكبر من الاستثمارات مع تركيز الصندوق على مشروعات مكمّلة لضمان أن يتمكّن المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من السكان الريفيين الفقراء من الاستفادة من الفرص التي توفّرها هذه الاستثمارات.

الهدف الاستراتيجي 3: تعزيز الاستدامة البيئية والصمود في وجه تغيُّر المناخ في الأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين الفقراء

73- تتأثر سُبل العيش الريفية بجملة واسعة من المخاطر والهزّات الناجمة عن أسباب كثيرة، من بينها العوامل البيئية، وتغيُّر المناخ وإخفاقات الأسواق والإخفاقات السياساتية والنزاعات. ويتطلّب تحقيق تقدُّم مستدام في بناء قاعدة الأصول والقدرات وفرص السوق المتاحة أمام السكان الريفيين التطرُّق لهذه المخاطر والهزّات بأسلوب شامل، وبالتالي بناء صمود سُبل عيش السكان الريفيين الفقراء. وسيوسّع العديد من المجالات المواضيعية المذكورة تحت الهدفين الاستراتيجيين 1 و2 أو يحسِّن من قاعدة أصول الأسر الريفية الفقيرة ويسمح لها بتنويع أنشطتها للتخفيف من المخاطر، وبالتالي تحسين صمودها. وبالعمل على هذه المجالات المواضيعية، سوف يحاول الصندوق إسناد مشاريعه وسياساته على تقدير أعمق للمخاطر وعلى فهم أفضل للترابط بين زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والنشاط الاقتصادي الريفي والمشهد الأوسع.

74- وفي هذا السياق، هنالك حاجة لإيلاء اهتمام خاص بالاستدامة البيئية والصمود في وجه تغيُّر المناخ في الزراعة، مع الترويج في الوقت نفسه للحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة من الزراعة ومن سلاسل قيم الأغذية الزراعية، والاستفادة من الاتساقات الموجودة والتي لم تُستَغَل بما فيه الكفاية بين التأقلم مع المخاطر

والتخفيف منها. وسوف يتوجّه عمل الصندوق في هذا المجال بسياسته بشأن إدارة البيئة والموارد الطبيعية[31]، واستراتيجية تغيُّر المناخ[32]، وخطة تعميم تغيُّر المناخ من 10 نقاط[33]، ومن إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي[34].

مجالات التركيز المواضيعي

75- **الاستدامة البيئية**. سوف يوسِّع الصندوق من دعمه لتطوير ونشر والأخذ بالتكنولوجيات والممارسات الزراعية المحسّنة التي ترفع من إنتاجية نُظم الإنتاج، واستدامتها، وصمودها. وسوف يركِّز تدخلاته على التطرُّق لأربعة مصادر رئيسية من مصادر التهديد، وهي: تدهور الموارد، والتلوُّث، وخسارة الموائل والتنوُّع البيولوجي، والكوارث الطبيعية. وبهذه الروح، سوف يسعى إلى نُهج "متعددة الفوائد" التي تعزِّز في الوقت نفسه من التنوُّع البيولوجي وتزيد من الإنتاجية الزراعية وتخفِّض من انبعاث غازات الدفيئة من القطاع الزراعي مع المساهمة في الحد من الفقر في آن معاً.

76- وسيستمر الصندوق في إيلاء تركيز قوي على تيسير استعادة النُظم الإيكولوجية واستخدامها وإدارتها بصورة مستدامة وعلى خدماتها في المشروعات ومن خلال الانخراط السياساتي وإرساء الشراكات. وسوف تطوّر برامجه قدرات السكان الريفيين وحوافزهم لكي يصبحوا حُرّاساً أفضل للموارد الطبيعية من خلال تعزيز إيجاد أسواق للخدمات البيئية لاحتجاز الكربون، وإدارة مستجمعات المياه، وحماية التنوُّع البيولوجي. وسوف يتم توفير الدعم أيضاً لوضع المناطق الحرجية تحت الصِيغ المحسّنة للإدارة التشاركية، مع توفير المساعدة لمبادرات إصدار التراخيص للغابات تؤكِّد إدارتها بصورة مستدامة. وسيكون التعاون والانخراط مع مجتمعات الشعوب الأصلية في توفير الخدمات البيئية التي تتسم بالحساسية لمعارفهم وثقافتهم التقليدية مجالاً للتركيز بهذا الصدد، بهدف تعزيز صمود النُظم البيئية التي يعيشون فيها.

77- **تغيُّر المناخ**. وعلى مدى فترة الإطار، سيتلخّص هدف الصندوق في الوصول إلى تعميم لتغيُّر المناخ بما يعادل 100 بالمائة، مما يجعله بدون أي جدَل أحد أكثر المؤسسات المالية الدولية تقدُّماً في مجال إدماج تغيُّر المناخ. ومن خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، سيستمر الصندوق في توسيع الترويج للممارسات الزراعية التي تتسم بالصمود في وجه تغيُّر المناخ. وبقيامه بذلك، سيعزِّز أيضاً من مساهمته في تحقيق فوائد احتجاز الكربون. وفي هذا السياق، سوف يتم إيلاء اهتمام متزايد للمجالات التالية:

- تحليل أفضل للمخاطر والهشاشة البيئية باستخدام أفضل التكنولوجيات، بما في ذلك تلك التي تعتمد على مراقبة الأرض، ووضع النماذج المناخية، ونُظم المعلومات الجغرافية، ونُظم الإنذار المبكِّر؛

[31] سياسة الصندوق لإدارة البيئة والموارد الطبيعية: توفير سبل العيش القادرة على التكيف من خلال الاستخدام المستدام للأصول الطبيعية .http://www.ifad.org/gbdocs/eb/102/e/EB-2011-102-R-9.pdf

[32] استراتيجية الصندوق بشأن تغير المناخ: .http://www.ifad.org/gbdocs/eb/99/e/EB-2010-99-R-2-Rev-1.pdf

[33] كما هو وارد في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق (IFAD10/4/R.2/Rev.4 (p.9, para 37 . https://webapps.ifad.org/members/repl/10/4/docs/IFAD10-4-R-2-Rev-4.pdf

[34] إدارة المخاطر بهدف خلق الفرص: إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق .https://webapps.ifad.org/members/eb/113/docs/EB-2014-113-R-14-Rev-1.pdf

- الاعتراف الأكبر والتحليل الأفضل لبعض المخاطر المناخية المحدّدة التي تواجهها بلدان إفرادية مثل الكوارث ذات الصلة بالطقس، وارتفاع مستوى مياه البحر، وتراجع الإنتاجية الزراعية؛
- تحليل أفضل لمخاطر البيئة والمناخ في سلاسل القيمة لضمان استدامة سلع مختارة وفهم أثرها الحالي والمحتمَل على الموارد الطبيعية؛
- تعزيز الصمود في وجه تغيُّر المناخ من خلال الترويج لتنويع استراتيجية إدارة المخاطر لتعزيز سُبل عيش المزارعين، بما في ذلك من خلال تدخُّلات مخصوصة مثل إنتاج وتسويق المحاصيل الأصلية التي تتسم بمقاومة الجفاف وتمكِّن من الزراعة بمدخلات منخفضة؛
- استراتيجيات لإدارة المخاطر يمكن تحمُّل تكاليفها، وشبكات للحماية، مثل التأمين المستند إلى مؤشر الطقس، لمساعدة السكان الريفيين على تحسين أمنهم المالي وحماية سُبل عيشهم في حال وقوع حوادث مناخية متطرفة وكوارث طبيعية.

78- سيتم تحسين استدامة مخرجات المشروعات من خلال تطبيق إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي والمناخي، والتي تؤسس لعملية تقدير لأقل قدر من المخاطر وتعترف بضرورة التنوُّع في استجابات الصندوق الاستثمارية، نظراً للاختلاف الواسع في ظروف المجتمعات والبلدان، وتخفف إلى حدٍ أكبر من مخاطر برامج الصندوق التي قد تتسبّب بأذى بيئي أو اجتماعي. وسوف يتم تعميم فرز المخاطر المناخية في عملية تعزيز الجودة لجميع المشروعات وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

79- وبهدف إيصال هذا الهدف الاستراتيجي بصورة ناجحة، سوف يزيد الصندوق من دوره في إدارة تمويل المناخ. وبالاعتماد على النجاح الذي حققه برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في الصندوق، سيستخدم الصندوق قنوات تمويلية متنوعة لتغطية التكاليف الإضافية لتعميم المناخ، بما في ذلك من خلال مصادر التمويل المتعددة الأطراف مثل الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق الخاص بأقل البلدان نمواً، والصندوق الخاص بتغيُّر المناخ، والتمويل المشترك الثنائي.

دال – المخرجات

الأُطر الناظمة والسياساتية التمكينية على المستويين الوطني والدولي

80- يتمثّل غرض الصندوق في التأكُّد من وجود الأُطر الناظمة والسياساتية على المستويين الوطني والدولي التي تدعم بصورة فعّالة زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية واستخدامها بأقصى طاقاتها. وسوف ينخرط الصندوق مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة والحكومات الوطنية ودون الوطنية، ومنظمات المزارعين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وغيره من الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك المنظمات التي تروِّج للتعاون الإقليمي، إما لتعزيز تنفيذ الأُطر السياساتية المواتية الموجودة وتزويدها بالموارد أو للمساهمة في تعزيزها. ومن خلال دعم الابتكار وإصلاح القواعد الناظمة للسياسات والإصلاح السياساتي، سوف يروِّج الصندوق للتركيز على القضايا ذات الصلة بالأهداف الاستراتيجية ومجالات تركيزه المواضيعية المحدَّدة أعلاه، والترويج لتمثيل أقوى لمصالح فقراء الريف ومنظماتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار الدروس السياساتية والمؤسسية التي تعلّمها هو وشركاؤه.

زيادة مستويات الاستثمارات في القطاع الريفي

81- كما أشير إليه أعلاه في المقطع ثانيا–باء، إن المستويات الحالية للاستثمار في القطاع الريفي غير كافية إلى حدٍ كبير مقارنة بالاحتياجات. وبالفعل، فإن الاحتياجات الاستثمارية الكبيرة في مجالات التنمية الزراعية والريفية ودورها الحاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من الأمور التي سلّط الضوء عليها بصورة لا تقبل الشك في جدول أعمال أديس أبابا. وإضافة إلى استقطاب التأييد عموماً لالتزام أكبر بالموارد، سوف يوفِّر الصندوق أيضاً استثماراً متزايداً في القطاع الريفي من خلال آليته لتجديد الموارد مترافقة بالاقتراض، وبرامجه القطرية التي ستصمَّم بصورة مخصوصة كوسائل تعاونية لتوسيع النطاق كي تجتذب موارد إضافية من المصادر العامة والخاصة المحلية والدولية، وخلق آليات جديدة للاستثمار من خلال الصندوق نفسه، بما في ذلك مرافق الإقراض الابتكارية وحسابات الأمانة المواضيعية متعددة الجهات المانحة.

تحسين القدرات على المستوى القطري لصياغة البرامج والسياسات الريفية وتنفيذها وتقييمها

82- بما يتماشى مع مبادئ فعالية المعونة، ونظراً لأن البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق تنفَّذ وطنياً، فإن تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين (الوكالات الحكومية على وجه الخصوص، ولكن أيضاً المنظمات غير الحكومية وموفِّري الخدمات من القطاع الخاص، أو منظمات السكان الريفيين الفقراء) لصياغة وإدارة وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج الوطنية لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية من الأمور الحاسمة. وهنالك عنصر هام في عمل الصندوق مع المؤسسات الحكومية يتمثّل في الترويج للمساءلة والشفافية والاستجابة في التخطيط والتمويل وتوفير خدمات القطاع العام. كذلك قد يساعد الصندوق أيضاً الحكومة على إعادة تعريف دور مؤسسات القطاع العام الخاصة بالزراعة والتنمية الريفية ومهامها الجوهرية وللترويج لبيئة التعلُّم من خلال التقييم الحذر للبرامج. وسيدعم الصندوق أيضاً الجهود الحكومية الرامية إلى إعداد إطار مؤسسي ممكِّن للسكان الريفيين الفقراء لتنظيم أنفسهم في مجموعات أو رابطات، ولخلق الفضاءات للحوار معهم حول القضايا الريفية الرئيسية.

هاء – أعمدة إيصال النتائج في الصندوق

إيصال البرامج القطرية

83- تُعتَبَر برامج فرص الاستراتيجية القطرية الأداة الجوهرية لتخطيط وإدارة ورصد جملة كاملة من العمليات المالية (القروض والمِنح) وغير المالية (إدارة المعرفة وإرساء الشراكات والانخراط السياساتي للصندوق) على المستوى القطري من خلال دعم الأولويات الإنمائية الوطنية والتعاون مع جملة من الشركاء[35]. وفي حين تبقى المشروعات الاستثمارية حاسمة في تحفيز التمويل القيِّم العام والخاص للزراعة والقطاع الريفي، إلاّ أن البرامج القطرية للصندوق سوف تسعى وبصورة متزايدة لتوسيع أثرها الإنمائي من خلال دعم تعزيز أُطر السياسات الوطنية (ولهذا الغرض، يُعَدّ إعداد خطط للانخراط السياساتي على المستوى القطري مطلباً في جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية). وضمن السياق الأوسع لجدول أعمال توسيع النطاق في

[35] تُعتبر برامج الفرص الاستراتيجية القطرية أداة هامة استراتيجياً في صياغة انخراط الصندوق مع الدول الأعضاء النامية فيه، إلاّ أنه ونظراً لأن هذه البرامج تستهلك الكثير من الوقت وهي كثيفة الاستخدام للموارد. ولأغراض الكفاءة التشغيلية، يُعِدّ الصندوق هذه البرامج للبلدان التي يوجد فيها حافظة أكبر من مشروعاته (التي تتحدّد من خلال جملة مخصوصة من المعايير) في حين أنه، وبالنسبة للبلدان الأخرى، فإنه يُعدّ مذكرة مفاهيمية موسّعة للمشروعات وهي تتضمّن العناصر الاستراتيجية الرئيسية الموجودة عادة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

الصندوق، سيكمن جزء كبير من دور هذه البرامج في توليد الأدلّة على أثر السياسات والبرامج بهدف دعم جهود أصحاب المصلحة الوطنيين على تعزيزها والاستثمارات ذات الصلة التي تدعم تنفيذها. وسيتمثّل بُعد رئيسي في هذه البرامج في تحديد كيف يمكن للاستثمارات في المشروعات وللأنشطة التي تموّلها المِنَح والانخراط السياساتي أن تجتمع معاً بأكثر الطرق فعالية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها.

84- **تصميم البرامج ودعم تنفيذها.** سيشكِّل تبسيط تصميم برامج الصندوق ومشروعاته وجاهزية تنفيذها وواقعيتها أموراً أساسية لنجاحها. ومنذ الشروع بالإشراف المباشر عام 2006، أظهرت التجربة بأن الحدّ من عدد المكوِّنات ومجالات الأنشطة ووكالات التنفيذ من العوامل الهامة في تحسين نواتج المشروعات. وسيؤكّد الصندوق على جاهزية تنفيذ المشروعات للتقليل إلى أكبر قدر ممكن من تأخيرات استهلالها، وهو عامل متكرّر في ضعف الأداء. وسوف يتم وضع تركيز إضافي على واقعية التصميم بحيث تكون مخرجات المشروعات قابلة للتحقيق بصورة واضحة على ضوء قدرات التنفيذ الموجودة، وتكون ميزانيات المشروعات موازية لأفضل تقديرات النفقات الرئيسية.

85- سيتم تعزيز الإشراف ودعم التنفيذ، بما في ذلك كنتيجة لتوسيع الحضور القطري للصندوق، والعمل بأسلوب أكثر لامركزية ومن خلال الرصد الأكثر استباقية ومتابعة المشروعات المعرّضة للمخاطر. وسوف يتم إيلاء تأكيد أكبر على تحسين استخدام البيانات والدروس من نُظم الرصد والتقييم لتعزيز تنفيذ المشروعات على أساس جارٍ.

86- **النُهُج القطرية المستهدفة والمفصّلة لتلائم احتياجات البلدان.** بالاعتراف بالتحدّيات والفُرص التي تتفاوت بصورة كبيرة بين البلدان، يتبنّى الصندوق نُهُجاً مستهدفة ومفصَّلة لتتلاءم مع السياقات القطرية. وكمبدأ، فإن نَهج الصندوق في تصميم البرامج هو محاولة مواءمة تدخلاته مع الاحتياجات والاستراتيجيات التي تنصّ عليها البلدان الشريكة ومع سياساته الخاصة به. إلاّ أن الصندوق قد تعلَّم دروساً مستفادة من عملياته في البلدان والأوضاع الهشّة والمتأثرة بالنزاعات، وفي البلدان منخفضة الدخل، وفي البلدان متوسطة الدخل، وفي الدول النامية الجزرية الصغيرة، مما سيصوغ توجهاً أوسع لانخراطاته المستقبلية معها.

87- في الدول والأوضاع الهشّة المتأثرة بالنزاعات، سوف يتم تصميم برامج الصندوق بأهداف أكثر واقعية، بما يتماشى مع قدرات التنفيذ المحلية. وسيتم التركيز على تعزيز الشراكات وتنمية قدرات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، مع إيلاء اهتمام خاص لبناء صمود المنظمات المجتمعية تجاه الصدمات، ودعم تنمية القدرات المؤسسية الكلية[36].

88- سوف يلعب الصندوق دوراً هاماً في دعم البلدان متوسطة الدخل للحدّ من الفقر الريفي نظراً لمهمته وللعدد الكبير من فقراء الريف في مثل هذه البلدان. فعدد متزايد من الدول الأعضاء النامية في الصندوق آخذ في الوصول إلى وضعية البلد متوسط الدخل ويقترض بشروط مختلطة وعادية، ولا بد للنموذج التمويلي للصندوق من أن يتكيف مع هذا الواقع المتغير. وسيركِّز انخراط الصندوق على مساعدة الحكومات في التطرُّق لقضايا انعدام المساواة بين المناطق الريفية والحضرية، وعدم التوازن بين النمو المدني والحضري، والبطالة بين الشباب من خلال دعم تعزيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمؤسسات المناصرة لفقراء

[36] سيتوجَّه نَهج الصندوق التشغيلي في هذه السياقات بصورة أكبر بالاستراتيجية المتوقَّعة لانخراطه في الدول والأوضاع الهشّة المتأثرة بالنزاعات.

الريف. وسوف يتألف انخراطه من الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية، مع توفير واسع لإدارة المعرفة، وصياغة السياسات، وخدمات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك برامج المساعدة التقنية مستردة التكاليف في البلدان متوسطة الدخل التي تسعى فقط للحصول على الدعم التقني. وسوف يطور الصندوق بصورة متزايدة نُهجا متمايزة للبلدان متوسطة الدخل، وفيما بينها، وللبلدان التي تعاني من أوضاع هشة. وسيتم الإيفاء بالتزام التجديد العاشر لموارد الصندوق بتوفير معلومات محدثة عن استراتيجية الصندوق في الانخراط مع البلدان متوسطة الدخل للمجلس التنفيذي في أبريل/نيسان عام 2016 بعد استكمال التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي يجريه مكتب التقييم المستقل في الصندوق.

89- يعترف الصندوق بالتحدّيات ومكامن الضعف الكبيرة التي تواجهها الدول النامية الجزرية الصغيرة. وسيركِّز نُهُجه بالنسبة لهذه الدول على ثلاثة مجالات مواضيعية، وهي: تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك المستدامة على نطاق صغير، الفُرص والعمالة المتاحة لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، البيئة وتغيُّر المناخ.

90- **لا مركزية الصندوق.** يُعتَبر زيادة القُرب من الزبائن والشركاء أمراً محورياً لتمكين الصندوق من التحقيق الكامل للأثر المرغوب من العمليات التي يدعمها. وسيتم تحقيق المكاسب من اللامركزية المحسّنة والموسَّعة والتركيز على الزبائن من خلال ستة أهداف متوسطة المدى: إنشاء مكاتب قطرية إضافية للصندوق، تحسين أداء الحافظة في الإشراف ودعم التنفيذ، زيادة الشراكات، تعبئة الموارد والانخراط السياساتي، تحليل أكثر منهجية وتقاسم معارف البرامج القطرية، تعزيز قدرات الموظفين اللامركزيين، تبسيط عمليات الأعمال.

91- سيعَظِّم الصندوق من الكفاءة ومن تكامل المهام، وإيصال الخدمات، وتدفُّق المعلومات بين المكاتب القطرية ومقر الصندوق، ويضمن نَهجاً أكثر استناداً إلى البلدان لتوفير دعم للبرامج على أساس يومي. وسيتم الحدّ من هرمية عملية المصادَقات وتعزيز المساءلة والسلطات المفوَّض بها للمكاتب اللامركزية.

92- وما أن يتم إنشاءها بالكامل حتى تخدِّم هذه المكاتب القطرية للصندوق ما يقارب من 70 بالمائة من إجمالي عدد المشروعات التي يموّلها، كما أنها ستستوعب أكثر من 80 بالمائة من إجمالي تمويله. وستتبع مواقع ونماذج اللامركزية المستقبلية بعض المعايير التي حدّدها المجلس التنفيذي في الصندوق، مع إيلاء اهتمام خاص لحجم البرنامج القطري وظروف البلد المعني وفعالية التكاليف.

بناء المعارف ونشرها والانخراط السياساتي

93- **عمليات ومنتجات إدارة المعرفة.** يُدرِك الصندوق أن الغرض الجوهري من جهوده لإدارة المعرفة لا بد وأن تتمثّل في تحديث وتطوير والترويج للنُهُج والتدخُّلات الناجحة والابتكارية التي تثبت قدرتها على توسيع النطاق. ولهذا فإن بناء قاعدة دلائل شاملة للحلول الإنمائية للقطاع الريفي وتعزيز قدرة الصندوق على جعلها تؤثِّر بصورة أكثر فعالية على العمليات السياساتية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية سيكون من بين أولوياته الرئيسية. وسوف ينطوي جدول الأعمال هذا على تحليل أعمق للنتائج والدروس المستخلصة من العمليات، والإنتاج الممنهَج لبيانات ودلائل الفعالية، وتعبئة أكثر تفاعلية للمعارف من الشركاء، ونَهج استراتيجي لتقاسم المعارف الداخلية والخارجية وتداولها بشكل يجمِّع وينقل المعارف والدلائل المفصّلة لتلائم الاحتياجات المخصوصة لجماهير مختلفة.

94- تتضمَّن أدوات ومنتجات إدارة المعرفة الرئيسية برنامج مِنَح الصندوق المعاد تنشيطه (والذي يتوجّه بسياسة المنح في الصندوق لعام 2015)، وإنجاز جدول أعمال للبحوث والمعارف المؤسسية، والشروع ببرنامج للمطبوعات الاستراتيجية. وسيتم إصدار منشورات أعم مثل تقرير التنمية الريفية الذي يمثّل علامة بارزة والمنتجات المشتقة من السياسات والبحوث بتواتر أكبر. كما سيتم الشروع بتقرير جديد منتظم عن إصلاحات السياسات الريفية وأولويات الاستثمار به. ويعترف الصندوق بالدور الحاسم لتواصل النتائج والدروس بأساليب تؤدّي إلى إذكاء الدعم من صُنّاع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين، ويزيد الصندوق من استثماراته في هذا المجال بالتركيز على الاتصالات الاستراتيجية عالية الجودة.

95- **قياس الأثر**. يهدف الصندوق إلى بناء معارف تستند إلى الدلائل وتحسن من النتائج على المستوى القطري على قياسٍ متين لأثر المشروعات. ولتحقيق هذه الغاية، سوف ينفِّذ استراتيجية متعددة الشُعب تتجاوز التركيز الحالي على نظام قياس النتائج والأثر. وسيتم استخدام نُهج التنمية الكمّية والكيفية كتركيز ملائم على عزو الأثر للمشروعات وللتعلُّم من الدروس المصمَّمة التي يمكن لها أن تؤثّر على تصميم المشروعات والانخراط السياساتي القطري. وسيتم استخدام أساليب حادة لتقييم الأثر. بما في ذلك، النُهُج التجريبية وغير التجريبية وتأصيلها تماماً في تصميم المشروعات. وسيكون هنالك تشديد أكبر على تيسير التعلُّم من تقييمات الأثر التي يجريها مكتب التقييم المستقل في الصندوق، علاوة على تقييمات الأثر ذات الصلة التي تؤديها مؤسسات خارجية.

96- **التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**. وكمؤسسة عالمية، سيروِّج الصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كآلية رئيسية لإيصال الحلول الإنمائية التي تتسم بالأهمية والاستهداف وفعالية التكاليف لجميع الشركاء في جميع أنحاء العالم. وسوف يلعب الصندوق دوراً أكثر أهمية كوسيط معرفي للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال تيسير الفرص لتقاسم الابتكارات والتكنولوجيات والمنهجيات والدروس ذات الصلة بين صُنّاع السياسات وممارسي التنمية والقطاع الخاص. ويخطط الصندوق لتعزيز ميزته النسبية وتوسيع عمله في هذا المجال لجهة التعاون المستند إلى المعرفة والترويج للاستثمار في آن معاً، حيث ينظر الصندوق إلى الأمر كجزء لا يتجزأ من نموذج عمله ومن عملية البرمجة القطرية التي يقوم بها.

97- **الانخراط السياساتي العالمي**. يتأثر الأثر الذي يخلِّفه الصندوق على أرض الواقع بشدة بالتطورات على الصعيد العالمي التي يسهم فيها أيضاً. ويمكن اعتبار تصميم جدول أعمال 2030 أحد الأمثلة عن هذا الإنجاز ترفده عمليات أخرى موازية ومتداخلة تحيط بجدول الأعمال العالمي لتمويل التنمية وتغيُّر المناخ. وبالمضي قُدماً، سوف يسعى الصندوق لاستغلال الفرص لجلب معرفته التشغيلية إليها وإلى عمليات سياساتية دولية أخرى ذات أهمية استراتيجية للصندوق[37]. وسوف يهدف على وجه الخصوص إلى ما يلي: (1) وضع التحوُّل الريفي المستدام والشمولي كجزء أساسي من تنفيذ وتمويل ورصد جدول أعمال 2030؛ (2) الترويج للتغييرات السياساتية حول المحرّكات الرئيسية التي تؤثّر على التحوُّل الريفي المستدام والشمولي

[37] وفي هذا السياق سوف تبقى لجنة الأمن الغذائي العالمي المنبر الرئيسي للانخراط العالمي للصندوق، لأنها تمثّل منصّة فريدة من نوعها متعددة أصحاب المصلحة للمداولات السياساتية حول جملة من المسائل ذات الصلة بمهمة الصندوق، وسيستخدم الصندوق انخراطه في المجموعة الاستشارية لهذه اللجنة لكي يغذّي ويؤثّر على المداولات والعمليات السياساتية ذات الصلة بعمله، ولتحديد الحلول السياساتية والابتكارية للتحديات التي تواجهها زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية.

مع التأكيد على الإصلاحات والابتكارات التي تعزِّز آفاق استثمارات أكبر وأكثر فعالية في المناطق الريفية؛ (3) خلق الفضاء ودعم شواغل وصوت السكان الريفيين في العمليات السياساتية الدولية؛ (4) استقطاب التأييد لتعبئة أكثر فعالية واستقطاب التدفقات المالية المحلية والدولية لأغراض الاستثمارات الريفية الشمولية؛ (5) توسيع وتعميق كل من الاتصالات الداخلية والخارجية الاستراتيجية للنهوض بتحقيق هذه الغايات.

القدرات والأدوات المالية

98- سيتطلَّب تحقيق التحوُّل الريفي المستدام والشمولي والإيفاء بأهداف التنمية المستدامة الطموحة تعبئة موارد أكبر بصورة معتبرة ضمن مشهد تمويلي إنمائي يتغير بصورة مطردة. ومع الالتزام الكامل باتفاقية إنشاء الصندوق، سيأخذ الوصول إلى موارد الصندوق، سواء من حيث المستوى أو الشروط، بعين الاعتبار نموذج التمويل المتطور للصندوق والمعايير الاقتصادية والاجتماعية الموضوعية لبلدان الصندوق المتلقية. وسوف يستمر الصندوق في تطوير تركيبة مالية أقوى وأكثر كفاءة وابتكارية تسمح له بلعب دوره كوكالة من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية إلى أقصى حدّ ممكن[38].

99- **تعبئة الموارد.** سوف يسعى الصندوق لتحقيق نمو متين في برنامج قروضه ومِنحه على مدى السنوات العشر القادمة. وسوف تستمر جهود تعبئة الموارد في التركيز على الشركاء الاستراتيجيين من القطاعين العام والخاص الذين يمكن للصندوق أن يحقّق معهم أكبر عائد ممكن على الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية. والصندوق على كامل الاستعداد للقيام بذلك، حيث مرّ بمرحلة انتقالية من مجرّد العمل كصندوق إلى مؤسسة تصل إلى الموارد من خلال جملة أوسع من الآليات التمويلية.

100- **مصادر التمويل الإضافية.** ومع بقاء تجديد الموارد المصدر الرئيسي للتمويل، وبموجب مبادرة تعبئة الموارد الإضافية، سوف يستمر الصندوق في السعي للوصول إلى قنوات تمويلية رديفة مثل الأموال التكميلية والتمويل المشترك والاقتراض (بما يتماشى مع إطار الاقتراض السيادي الموضوع عام 2015)[39]. وبالاستناد إلى خبراته وتجاربه كمؤسسة مالية دولية، سيعزِّز الصندوق من موقعه كمدير موثوق للأموال التي تدعم التنمية الريفية. وبالتشاور مع، وكما وافق عليه المجلس التنفيذي، سوف يتحرّى الصندوق جدوى وآفاق الاقتراض من السوق.

101- **المنتجات المالية.** بغية الاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات ومطالب زبائنه، سوف يسعى الصندوق لتنويع منتجاته المالية ومواءمتها، وهي المنتجات التي يوفِّرها للبلدان الشريكة، وتعزيز دوره كمحفِّز لزيادة الاستثمار العام والخاص في القطاع الريفي. وفي هذا السياق، فإنه سيقدِّر جدوى المنتجات التي تستخدمها مؤسسات مالية دولية أخرى، ومنها:

- الاستثمارات المباشرة بالأسهم: من خلال وضع استثمارات مباشرة محدودة بالمشروعات، سيتمكّن الصندوق من تحقيق الهدف المزدوج المتمثّل في رصدها عن كثب والعمل كمحفّز لاستثمارات أكبر بكثير من القطاع الخاص؛

[38] في حين سيجرى استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي في عام 2020 (انظر الفقرة 3 أعلاه)، يمكن تحديث الوثيقة بعد كل مشاورات خاصة بتجديد موارد الصندوق، إذا ما طلبت هيئة المشاورات ذلك.

[39] إطار الاقتراض السيادي: الاقتراض من الدول السيادية والمؤسسات التي تدعمها الدول السيادية: https://webapps.ifad.org/members/eb/114/docs/EB-2015-114-R-17-Rev-1.pdf.

- توفير ضمانات ائتمانية: وربما بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي توفِّر بالفعل مثل هذا المُنتَج المالي. وقد يقوم الصندوق بتطوير هذه القدرة بهدف تيسير وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات المتوسطة والصغيرة إلى الائتمان.

102- **التمويل المشترك.** يُعَدّ التمويل المشتَرك الدولي والمحلي من الشركاء من القطاعين العام والخاص حاسماً لتوسيع أثر برنامج عمل الصندوق. وستبرز فرص معتبرة لزيادة التمويل المشترك من خلال الشراكات مع الممولين المحليين، وبخاصة في البلدان متوسطة الدخل، ومن المصارف الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، ومن المؤسسات الدولية التي توفِّر تمويل المناخ. والأخيرة تنمو بصورة كبيرة سواءً لجهة التدفقات الفعلية أو المحتملة. ويلتزم الصندوق بالفعل بلعب دور أكبر في تعبئة الموارد للتطرق لتغيُّر المناخ من خلال مرفق البيئة العالمية وصندوق البلدان الأقل نمواً والصندوق الأخضر للمناخ الذي أنشى مؤخراً.

103- **قدرات الإدارة المالية.** سوف يستمر الصندوق في رفع سوية قدرته على الإدارة المالية سواءً من جهة المهارات أو الأدوات. وسيؤثّر ذلك على مجالات إدارة حافظة الاستثمارات بهدف حماية موارده المالية في سياق الأسواق التي تتعرّض لتقلُّبات شديدة، وإدارة المخاطر بحيث يتمكّن الصندوق من الاستفادة بصورة أكثر فعالية من فُرص تعبئة الموارد الجديدة. ولهذا الغرض، بدأ العمل بالفعل على إدارة أفضل للمخاطر المالية لكي يكون الصندوق أكثر مرونة في قبول العملة المختارة عند توفير قروضه للمقترضين منه.

104- **إدارة القروض والمِنَح.** ترقُّباً للتغييرات في التوليفة التمويلية ونمط إيصال البرنامج، سوف يعزِّز الصندوق من كفاءة الترتيبات الموجودة للصرف مع السعي لضمانات باستخدام الأموال للغايات المقصودة منها. وسوف يتم تجديد آليات الضمانات المستندة إلى المخاطر بصورة أكبر لتمكين استخدام النُظم القطرية وتنمية استراتيجيات إقليمية أو قطرية متباينة للإدارة المالية والتوريد. وسيحظى ذلك بالدعم من خلال بناء قدرات الزبائن كمحرّك رئيسي لتعزيز المساءلة الائتمانية. وسوف تستمر أتمتة إدارة القروض والمِنَح استناداً إلى بوّابة المقترِض الجديدة وتحسين عمليات الصرف الإلكترونية.

الوظائف والخدمات والنُظم المؤسسية

105- لإيصال نتائجه الإنمائية، سيسعى الصندوق لتعزيز فعالية وكفاءة منصّته المؤسسية لدعم أنشطة التسيير الخاصة بالدول الأعضاء، والشراكات، وإدارة الموارد الطبيعية، والمعلومات تكنولوجيا الاتصالات، والإشراف والخدمات الاستشارية الداخلية ودعم المرافق والدعم الإداري.

106- **الكفاءة المؤسسية.** سيتم ترشيد وتبسيط عمليات الأعمال الرئيسية للصندوق بالبناء على المكاسب المتحققة من تنفيذ توصيات التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يموّلها الصندوق، لضمان إيصال أكثر كفاءة للنتائج الإنمائية والاستجابة لاحتياجات وأولويات البلدان الشريكة. وداخلياً، سوف يوفِّر الصندوق الخدمات المستجيبة والتفاعلية التي تبني على الاكتفاء الذاتي للزبائن من خلال تقارير ومنصّات وبوّابات سهلة الاستخدام بحيث يتم تعزيز المساءلة والعمليات المؤسسية لصناعة القرارات في جميع أنحاء الصندوق. وكما هو مطلوب، سوف يتم رفع سوية هيكلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونُظمها في الصندوق لدعم هذه الإصلاحات.

107- **التكنولوجيا والمرافق والموارد.** سوف يضمن الصندوق امتلاك موظفيه للأدوات والمرافق والموارد للقيام على أكمل وجه ممكن بمهمة الصندوق. ومن منصّة مستقرة وآمنة سوف تهدف الحلول التكنولوجية إلى تيسير وتعزيز عمليات الصندوق بما يتعدّى تركيزه التقليدي على الكفاءة الإدارية وما يتعلّق بها. وسيتضمّن ذلك استخدام التكنولوجيات الممكّنة لتحويل دورة حياة البرامج بحيث لا يتم تبسيط كيفية قيام الصندوق بإيصال وتقديم مشروعاته وبرامجه فقط، وإنما أيضاً توفير التوجيه للعمليات لتحقيق إدراج أمثل لمكونات التكنولوجيا في تصميم مشروعات الصندوق. وعلاوة على ذلك، ولتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه البيانات المنبثقة من انخراطات الصندوق ولتعزيز ثقافة تقاسم البيانات وإدارة المعرفة وتحليل البيانات في المنظمة بأسرها وبما يتعداها.

108- وستُبذَل جهود متسقة لتعزيز جملة من المهارات والكفاءات لقوة عمل الصندوق على ضوء الأهداف التشغيلية الناشئة، ولتشذيب سياسات وممارسات إدارة الموارد البشرية في الصندوق للترويج لمستوى عالٍ من انخراط وأداء قوة العمل فيه: وسوف تدعم الاتصالات الداخلية الدينامية هذه الجهود وتوحِّد بصورة أكبر الفريق الكلي العامل في الصندوق.

109- **الإشراف الداخلي.** سيتم الإبقاء على أعلى مستويات الإشراف الداخلي لتوفير الضمانات المستقلة والمشورة للإدارة والهيئات الرئاسية عن التنفيذ الفعّال والكفؤ للمبادرات المخطّط لها وكفاية عمليات إدارة المخاطر في الصندوق. وسوف يسعى الصندوق أيضاً لتعزيز قدرته على منع ومحاربة الفساد وسوء الاستخدام في أنشطته وعملياته.

خامساً – الأداء وإدارة المخاطر والمحاسبة

110- سيقاس التقدُّم الذي يحرزه الصندوق في تحقيق هذا الإطار الاستراتيجي من خلال أُطُر لقياس النتائج متفق عليها مع الدول الأعضاء في سياق مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق ومشاورات التجديدات المستقبلية. وسوف تستقي تقديرات الأداء من جملة من آليات الطرف الآخر التي سترصد نُظم التقييم الذاتي في الصندوق، بما في ذلك الاستعراضات عن بُعد لجودة المشروعات عند الدخول والمسوحات السنوية القطرية التي يجريها للزبائن والشركاء. علاوة على ذلك، وبما يتماشى مع سياسة التقييم، سوف يستمر استخدام تقييمات مكتب التقييم المستقل كأدوات حاسمة للترويج للمساءلة عن النتائج والتعلُّم لتحقيق فعالية أفضل. وسيتم الإبلاغ عن النتائج مقارنة بالأهداف الواردة في إطار قياس النتائج وغيره من الالتزامات المتفق عليها مع الدول الأعضاء بصورة سنوية للمجلس التنفيذي وللجنة التقييم التابعة له في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق الذي يُعدّه مكتب التقييم، علاوة على استعراضات منتصف الفترة لتجديدات موارد الصندوق.

111- وسيشكِّل الإطار الاستراتيجي للصندوق، مع التزامات إطار قياس النتائج المتفق عليها مع الهيئات الرئاسية العناصر الرئيسية لنظام تخطيط وإدارة الصندوق، والذي يتألف من: خطط متوسطة الأجل لمدة ثلاث سنوات لضمان تركيز العمليات وقوة العمل والأموال على الإيفاء بالالتزامات والأهداف المتفق عليها، ونظام للميزنة يستند إلى النتائج للترويج للاستخدام الأمثل والاقتصادي للموارد الداخلية، ونظام داخلي استباقي

لرصد النتائج لتيسير الإجراءات التصحيحية الآنية التي تجريها إدارة الصندوق في حال أثيرت بعض القضايا الخاصة بالأداء.

112- ويواجه تحقيق النتائج الإنمائية للصندوق مخاطر تعتمد على السياق المحلي والقطري أو الإقليمي. ويمكن لهذه المخاطر أن تكون سياسية أو سياساتية أو مؤسسية أو تقنية أو بيئية أو أمنية أو مالية أو اقتصادية بطبيعتها. ولذلك تلعب إدارة المخاطر والتخفيف منها دوراً حاسماً بالنسبة للصندوق، وسيستمر تنفيذها كجزء من عملية إعداد البرامج والمشروعات لكل قطر على حدة، وعلى المستوى المؤسسي من خلال نظام إدارة المخاطر المؤسسية الرسمي الذي يدعم إدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة، ويُعزِّز قدرة الصندوق على تحقيق أهدافه الشاملة.